مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ١٣، العدد ١ (١٩٩٩)، ٢٤٧-٢٨٤

ملامحُ من إشكالاتِ الإملاءِ والأَداءِ في العربيّة

Features of Implications in Arabic Spelling and Articulation

محمد رباع

Mohammad Rabba'

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين

تاريخ التقديم (١٩٩٧/١٢/٢٢) تاريخ القبول (١٩٩٨/٦/٨)

ملخّص

تعالجُ هذه الدراسةُ جُمْلَةً من الإشكالاتِ في أداءِ العربيّةِ المعاصرةِ ، وهي إشكالاتٌ تنحـوفُ بها عن أدائها الموروثِ الذي ينبغي لها.

ولمّا كانت الدراساتُ المقاربةُ في الهدفِ قد عُنيت ، في الغالب، بالأخطـاءِ المفـردةِ فـي الإملاءِ والدلالـةِ والنحوِ والصرفِ - ارتأيتُ أنْ أنصرفَ بدراستي هـذه ، على نحوٍ تكميلـيٍّ، عن إعـادةِ القـولِ في الأَخطاءِ المفردةِ المعهودةِ في الكتابةِ ، فجعلتُها قصْرًا علـى ملامـحَ تُمثّـلُ ظواهـرَ كُلِّيّـةً فـي أداءِ العربيّـةِ ، أو فيما يتّصلُ بالأداءِ في الكتابةِ ، ممّا هـو جـارٍ على ألسنـةِ أبنـاءِ العربيّـةِ، على تفاوتٍ في منازلهم.

ولم أكتفِ بتتبُّـعِ تلكم الإشكالاتِ أو إحصائها ، بل عَمَدتُ ، ما أمكن ، إلى تحليلِ مُسَـبِّباتها وظروفِ تشكُّلِهـا، بهدْيٍ من تَبْيانِ أصولِ صوابها في التراثِ اللغويِّ ، مجترحًا، بعد ذلك ، مـا تأتّى لحيلتي من سبلِ علاجها.

This study tackles anumber of implications in the articulation of contemporary (modern) Arabic. These implications vear Arabic from its own ancient articulation.

Much of the literature on this subject dealt mostly with individual mistakes in spelling , grammar, morphology & seantics. In this study , I endeavoured to investigate aspects of Arabic that represent comprehensive phenomena in Arabic articulation or in expression in writing . This is somthing common among speakers of Arabic who belong to different classes: educated / uneducated).

I did not only trace or compile these problems, but I deliberately, as much as possible, analyzed their causes,and circumatances surrouding their formation in accordance with fundamentals of correction in the linguistic tradition. I also suggested some solutions and ways for their treatment.

تأصيل وتحديد

هذا دَرْسٌ كانَ يَتأسَّسُ ، في أوّلِ أمرِه لَدَيَّ، دَرسًا مُتشعِّبًا في مسالكِ الخطأ في أداءِ العربيّةِ؛ قراءةً أو مُشافهةً ، ودَرْسًا مُمتدًّا في مظاهِرِ الخطأ في الإملاءِ، وكان تقديري يمتدُّ إلى استقصاءِ الأخطاءِ الإملائيّةِ المستحكِمةِ ، بصرفِ النظرِ عن أسبابِها .

وحينَ شرعتُ في تأصيلِ مَطلبي ، وتحصيلِ مُقتضياتِهِ ، على وَجهٍ من الشمولِ والتتبُّعِ ، ألفيْتُ أنّ القولَ بالخطأ المطلقِ في الإملاءِ قد لا يَنقادُ لي ؛ لأنّ تحوّلاتِه أو تغيّراتِه تتلاحقُ مُتزاحمةً ، لدرجةٍ تَخالُ معَها أنّ ما كان يُعدُّ خَطأً صارَ صوابًا ؛ وما كان صوابًا ارتدَّ خطأً، وأنّ الخلافَ يكادُ يفوقُ الاتفاقَ، ولعلّ هذا يظلُّ بحاجةٍ إلى تتبُّعٍ تاريخيٍّ كاشفٍ عن مجاريهِ وأسبابِهِ ، ثُمَّ تَبيَّنَ لي أنَّ قدْرًا كبيرًا من أخطاءِ الإملاءِ التي تتأثّرُ بالنطقِ ، يكادُ يكونُ متفاوتًا بيْنَ الأقطارِ العربيّةِ ، فتَتَفصَّلُ انتكاساتُ كلِّ بيئةٍ على مِقدارِ تأثيرِ عاميّتِها في فصيحتِنا، وأكثرُ ما يقعُ ذلك في الأصواتِ المفردةِ ،نحوُ: " يدْحضُ ويضحضُ"، و " يُسوّغ ويصوّغ" ، و " نفد ونفذ"، و "اضطرّ واطّر"، فضلاً على تحريفِ الأصواتِ وتشويهِها في النطقِ، وهذا مَطلبٌ- بحقٍّ- يُطلبُ[١] ، ولكنْ ، ليس في طوْقي إلاّ أنْ استقريَ ما يقعُ في بيئتي اللهجيّةِ الضيّقةِ ، وإنّ منه ما لا يوجدُ في بيئاتٍ أُخرٍ.

وبوحي من هذا نأيْتُ عن تلكم الغايةِ المحدّدة ، وامتددتُ إلى مواطنَ مشتركةٍ، وإشـــكالات أُقدّرُ أنّها تَدْخلُ في بابٍ من الشمولِ واسعٍ ، على تفاوتٍ في منازلِ الذين يُعانون منها ، ولكنّـــها تَظلُّ أكثر تَمكُّنـــا ، وأنفذَ سيرورةً من النمطِ البيئيِّ الذي لا يتجاوزُ منزلةَ الطلبةِ وشُـداةِ الكتبــةِ، ولا يتسرَّبُ إلى لغةِ المتخصّصين، ومن في طبقتهم إلاّ قليلا.

ولعلّ قسمًا كبيرًا من الملامحِ التي أتوقّفُ عندَها ينْسلِكُ في دائرةِ الخطـــأ البيِّـنِ ، إنْ فـــي المكتوبِ رسمًا ، وإنْ في المنطوقِ أداءً ، ولكنْ ، منها – وإنْ يك قليلاً– ما قد يقعُ فــــي دائــرةِ تساؤلٍ يترجّحُ فيها بين أخذٍ وردٍّ ، حينَ يكونُ مستندًا إلى بعضِ المسوّغاتِ التاريخيّةِ، ممّـــا قــد يعيذه–عندَ بعضِهم– إلى احتمالِ الصوابِ ؛ ولهذا ، أعرضْتُ عن إقحامِ مصطلـــحِ الخطـــأ فـــي عنوانِ هذه الدراسةِ ، كما أعرضتُ عن تقييدِ العنوانِ بلازمةِ تأثيرِ المكتـــوبِ علـــى المنطـــوقِ والمنطوقِ على المكتوبِ ،على الرَّغْمِ من غلبةِ ذلك.

وليس ممّا يحتاجُ إلى تحفُّظٍ ، ولا بمنكرٍ ، أنْ نبيحَ أنّنا نعاني شيئًا من إشـــكالٍ فـــي أدائيّـــةِ الإملاءِ، وقد يكونُ في بعضِ ما نعرضُ له ما هو موطنٌ من مواطنِ إعادةِ القولِ فــــي الحــرفِ العربيِّ ، ومنه ما كان مُسوّغًا ودافعًا ، في آنٍ ، إلى دعواتِ ذاك قصدُها . ولستُ بمعيدِ القـــولِ في هذه الجدليّةِ ، ولكنني أتوقّفُ ، مُستأنِسًا ، لا مُمتحِنًا ولا مُحاورًا ، عند بعضِ جوانبِها.

وربّما غلا بعضُهم في تضخيمِ مشكلةِ الإملاءِ ، أو في التعسُّفِ في اقتراحِ الحلولِ ، فثمّ مـــن رأى أنّ المرءَ يقرأُ اللغاتِ الأجنبيّةَ ليفهمَها ، ولكنْ عليه أنْ يفهمَ العربيّةَ كي يتمكّنَ من قراءتِــها ، بل هناك من رأى أنّ الحرفَ العربيَّ هو سببُ ما تعانيه أُمّتُنا من تخلّفٍ فكريّ(٢).

وعلى النقيضِ من ذلك ، يرى إميل يعقوب أنّ ما يعانيه غيرُنا في الإملاءِ يربو علــــى مـــا يعانيه أبناؤنا ؛ لأنّ الواقعَ" يشهدُ أنّ صعوباتِ الإملاءِ الأجنبيِّ، وبخاصةٍ الفرنسيُّ والإنجلـــيزيّ منه ، تفوقُ أضعافَ صعوباتِ الإملاءِ العربيِّ ، ونحن نعتقدُ أنّ طلابَ العربيّةِ يُعانون صعوبـــاتٍ أقلّ بكثيرٍ ممّا يعانيه غيرُهم "(٣).

ويبدو أنّ هذه الشكاية تُمثّلُ قدْرًا مشتركًا من الهمّ ، تتوحّدُ عندَه لغاتُ الدنيا كلُّها ، وقد جسّدَ ذلك "فندريس"، في كلامِه على الخلافِ بينَ لغةِ الكلامِ ولغةِ الكتابةِ، فقال :" هذا الخلافُ يتجلّى في أوضحِ صورِه في مسألةِ الرسمِ، فلا يوجدُ شعبٌ لا يشكو منه، إنْ قليلاً وإنْ كثيرًا ، غير أنّ ما تُعانيه الفرنسيّةُ والإنجليزيّةُ من جرائه ، قد يفوقُ ما في غيرِهما ، حتّى إنّ بعضَهم يَعدُّ مُصيبةَ الرسمِ ، عندَنا، كارثةً وطنيّة "(٤).

ولعلّ غلوَّنا وغلوَّهم ، في تضخيمِ كلِّ مصابِه، يتأتّيان من حرصٍ يدفعُ إلى مُحاولةِ التخلّصِ من هذه الإشكالاتِ ، فإنْ أخطأ بعضَ الوسيلةِ أو تعسّفَ فلعلّه لم يكن مغلوطَ الدافعِ ، في كثيرٍ من الأحيان.

ولكنّنا نتجافى أن نَتَشَبَّثَ بتعليلِ النفسِ لِنَرْكَنَ إلى أنّ ما نعاني منه يُشبهُ ما يعاني منه غيرُنا، أو يقلُّ عنه ، ثُمَّ ننأى ، من بعدُ ، عن أنْ نرتدَّ لنعتبرَ ما جرى من محاولاتٍ لإصلاحِ الكتابةِ العربيّةِ ، فقد قيلَ فيها الكثيرُ ، وأحيانًا ، هدمَ اللاحقُ ما ابتدأه السابقُ(٥)، ونستلهمُ دلالاتِ ذلك ونتائجَه لننتهجَ نهجًا نفعيًّا ، يستندُ إلى توجيهٍ بوسعهِ أنْ يتحكّمَ في بعضِ الموجودِ ، ليؤتيَ فوائدَ ممكنةً ميسورةً .وإذا كانت المحاولاتُ السابقةُ قد وُجّهت إلى تَفَحُّصِ صعوباتِ الإملاءِ فإنّ محاولتي هذه ستنصرفُ إلى مقاربةِ مزالقِ الأداءِ المتسبِّبةِ عن الإملاءِ، ومزالقِ الإملاءِ المتأثّرةِ بالنطق ، ممّا يدخلُ في سياقِ الظواهرِ.

واللغةُ نطقٌ وممارسةٌ قبلَ أن تكونَ رسمًا وكتابةً ، ولاخيرَ في رسمٍ صحيحٍ يقودُ إلى نطقٍ سقيمٍ، وما فائدةُ رسمٍ نتّفقُ على صوابهِ ، ثُمَّ نتوافقُ على الخطأ في أدائه ؟ إنّ اللغةَ لا تتأثّرُ باختلالِ الرسمِ(٦)، ما لم يَقُدْ إلى خللٍ في النطق ، ولكنّها تنحرفُ وتختلُّ إذا اختلَّ أداؤها.

والإشكالاتُ، أو الأخطاءُ ، التي نعرضُ لها تكادُ تكونُ أمْرًا مُشتركًا ، يتوحّدُ الناسُ على اقترافِها، اتّحادَهم على بدهيّاتِ الصوابِ ، بل إنّ منها ما هو مُستحكِمٌ فاشٍ ، لدرجةٍ يُظَنُّ معها أنّ الصوابَ يعدُّ خطأً ، وأنّ إظهارَه يحتاجُ إلى إثباتٍ مُتأنٍّ ؛ فغلبَ على توجّهي ما استقرَّ لدى نهاد الموسى ، من قبلُ ؛ " أنّ التصدّيَ للخطأ ومعالجتَه لا يتحقّقُ بإعلانِ الضيقِ والجأرِ بالشكوى ، وأنّه ينبغي أنْ نقومَ "بمسحِ " الأخطاءِ وتحليلِها ، وتعيينِ عواملِ الوقوعِ فيها ، وكنتُ أظنُّ أنّنا إذا

توصلنا إلى تفسير تلك "الظاهرةِ" وتحديدِ "النواميس" الفاعلةِ فيها ، فقد نوفّقُ في رسْم خطط علاجها"[٧]؛ ولذلك فإنّي عامدٌ إلى معالجةٍ شاملةٍ ، أتتبّعُ أصول هذه الإشكالات، وأستجلي الملابساتِ المؤدّيةَ إلى وجودها ، وأستطلعُ إمكاناتِ توجيهها وتصويبها.

وبعـد:

فلا أظنُّ أنني أنتقصُ من قيمةِ بعضِ جوانبِ درسي هذا أنْ أسلِّط عليه تحكّمًا أوّليًا ؛ أنّ التصرُّفَ في قضايا الرسمِ ، على نحوٍ من التغييرِ والتبديل، لا يجوزُ أنْ يُترك لاجتهادٍ فرديٍّ ، ولا يجوزُ أنْ يُعمّمَ إلاّ بقراراتٍ مَجْمَعِيّةٍ مسبوقةٍ بمعاينةٍ مُتأنّيةٍ ، مشفوعةٍ بترويجٍ مُحكمٍ واسعٍ ؛ فكثيرةٌ هي تلكم التوجيهاتُ التي تنزّلت ، عند أهلها، منزلةَ صدقٍ صائبٍ وصوابٍ صادق ، ثمّ تبيّن لغيرهم أنّها لم تكن من ذلك إلاّ بعيدًا[٨]؛ وانقيادًا لذلك، فسوف أحاولُ ، في بالغِ اجتهادي ، وعند تسلّطِ رأيي، أنْ أُقدِّمَ توجيهاتٍ وظيفيّةً، لا يمتدُّ تأثيرُها إلى المِساسِ بالشكلِ إلاّ قليلا.

إنّ مجمل ما أقترفُه لا يتجاوزُ أنْ يكون منحصرًا في تغييرِ عاداتِنا الكتابيّةِ ؛ أنْ نلتزم الضبطَ ، فإنْ لم يتأتَّ ذلك في أواخرِ الكلمِ كلِّه ، كما يرى محمود صيني[٩]، فليكن في هذه المواطنِ ، وما يقاربُها ممّا هو بحاجةٍ لبعضِ تَفطُّنٍ في أدائه ، ولمزيدٍ من التريُّثِ في توجيهِه وتعليمِه.

الإملاءُ العربيُّ بينَ الثباتِ والتغيّر

تظلُّ الكتابةُ قاصرةً أنْ تَجعلَ المكتوبَ صورةً مقتدرةً على استعادةِ تجسيدِ المنطوق، وتمتدُّ إلى التعويلِ على شيءٍ من إشاراتِ الترقيمِ لترميمِ ذلك ، وهيهاتَ أنْ يُوصلَ إلى تلكم الغايةِ.

وتلك بدهيّةٌ كانت مدركةً في الحضارةِ العربيّةِ ، إنْ في الأخذِ بها ، وإنْ في تبيُّنِ تأثيرها ، فاللفظُ -كما يرى ابنُ جنّي -" أصلٌ للخطِّ ، والخطُّ فرعٌ على اللفظِ "[١٠]، والخطُّ -عند ابنِ خلدونٍ- "رسومٌ وأشكالٌ حرفيّةٌ تدلُّ على الكلماتِ المسموعةِ الدالّةِ على ما في النفسِ ، فهو ثاني رتبةٍ عن الدلالةِ اللغويّةِ"[١١] ؛ ولهذا كانت الثقافةُ العربيّةُ قد تشبّثت ، في بدايةِ عهدِها ، بوجوب

أخذِ العلمِ سماعًا، ومنزلةُ ذلك جليّةٌ واضحةٌ ، ولعلّ ذلك كان مستوحًى من طريقةِ نقلِ القــرآنِ ، الذي يُؤخذُ سماعا.

وتجنُّبًا لتشتيتِ الرسمِ ، اعتمدَ القدماءُ على الوقفِ ، لا على الوصلِ ، ونظروا إلــى الكلمــةِ بصورتِها المفردةِ التي تستقلُّ فيها عن السياقِ، ومظاهرُ ذلك كثيرةٌ بالغةٌ، فقد ميّزوا ، في الرسمِ، تنوينَ النصبِ ، فأضافوا الألفَ ؛ لأنّه يوقفُ عليه بها، ولم يجعلوا لتنوينِ الرفعِ أو الجرِّ علامــةً ؛ لأنّه يسقطُ في الوقفِ(١٢)، وحذفوا ياءَ المنقوصِ غيرِ المعرّفِ، رفعًا وجرًّا؛ لأنّها تحــذفُ فــي الوقفِ، ولكنّهم أثبتوا ألفَ المقصورِ؛ لأنّها تَثْبُتُ وقفا.

وميّزوا التاءَ المبسوطةَ "ت" عن المربوطةِ "ة"؛ لأنّه يوقفُ على الأولى بصوتِ التاءِ ، وعلى الثانيةِ بصوتِ الهاءِ ، ولم يُبالوا بإمكانِ التباسِ المربوطةِ بالهاءِ، ولم يحذفوا حرفَ العلّــةِ الــذي يَتْبَعُ بهمزةِ وصلٍ في مثلِ: " يغزو الجيشُ" ، معَ علمِهِم ، وتنبيههم إلى أنّه لا ينطقُ في الوصــلِ ؛ وذلك بأثرٍ من ظهورِهِ في حالةِ الوقفِ، أو عندما يُتْبَعُ بمتحرّك.

وقد قادت طبيعةُ العربيّةِ الصوتيّةُ ، متفاعلةً معَ اجتــهاداتِ اللغويّيــن المتــأثّرةِ بوضــوحِ السياقِ، أو الراميةِ إلى فضِّ اللَّبْسِ بين المتشابهاتِ – قادت إلى بعضِ خلافٍ في الرسمِ ، ولعــلَّ معاينةَ وقائعِ الإملاءِ العربيِّ تدلُّ على أنّه لم يكن ثابتًا ، فطرأت عليه تغيُّراتٌ ، واشــتملَ علــى خلافٍ بينَ علماءِ الجيلِ الواحدِ، أو الأجيالِ المتعاقبةِ ، يتبيَّنُ هذا وذاك لمن نظَر -مثــلاً- فــي توجيهِ ابنِ قتيبةَ والصوليِّ لطرائقِ رسمِ الهمزةِ(١٣)، موازنًا بينهما ، مقابلاً ما جاءا بــه – علــى اختلافهما فيه – بما يستقرُّ الآنَ لدى المحْدَثينَ كعبدالسلام هارون ، وعبدالعليم إبراهيم(١٤).

واختلفَ القدماءُ في رسمِ نونِ "إذن" ونونِ التوكيدِ الخفيفةِ إذا وُقِفَ عليها . وظلَّ بعضُ هــذا الاختلافِ مقيمًا إلى يومنا هذا(١٥)، ومثلُ ذلك الاختلافُ في رسمِ الألفِ الليّنةِ المتطرّفة(١٦).

والألفاظُ التي كانت تحْذَفُ منها الألفُ استخفافًا ، من مثلِ : مــروان، وســفيان، وعثمــان، وإبراهيمَ، ومالكٍ، ومعاويةَ، وخالدٍ، ... . كثيرةٌ لا تنحصرُ ، وكما قال الصوليُّ :" وفي الجملةِ إنّ إسقاطَها يحسنُ فيما كثُرَ استعمالُه من الأسماءِ"(١٧) ، ولكنّنا لم نعد نستجيزُ هذا الحــذفَ إلاّ فــي

مواطنَ مخصوصةٍ ، وألفاظٍ معلومةٍ معدودةٍ ، بل منّا من يذهبُ إلى منعِ بعضِ هذا الذي استقرّ لدينا(١٨).

وسيقفُ القارئ، في أثناءِ هذه الدراسةِ ، على نماذجَ أخرى لهذه الخلافاتِ ، وبوسعه أنْ يتفحّصَ ما تجمّعَ لدى حسن حمزة من اختلافاتٍ في رسمِ ألفِ الفصل(١٩).

غيرَ أنّ تلكم التغيّرات تظلُّ جانبيّةً ، ولم تَمَسَّ أصولَ الحروفِ وثوابتَ الإملاءِ، ولم تكن ـ في مجملها ـ لتضيرَ العربيّةَ ، أو لتحولَ دونَ التواصلِ مَعَ نصوصِها القديمةِ، وآيةُ ذلك ، أنّ الناسَ ركَنوا إلى وجوبِ المحافظةِ على الرسمِ العثمانيِّ في كتابةِ المصحفِ، مَعَ علمهم أنّه اشتمل على شيءٍ لم يخضعْ للقياس(٢٠)، ولكنّ هذا الرسمَ لا يحولُ دونَ أبناءِ العربيّةِ أنْ يقرءوه بسهولةٍ ، مَعَ أنّ الرسمَ القرآنيَّ يمثّلُ ذِرْوَةَ المفارقةِ بينَ الرسمِ القديمِ والرسمِ الحديث.

ملامحُ الإشكال

نستقصي في هذه الدراسةِ أنماطًا متباينةً من الإشكالاتِ في إملاءِ العربيّةِ وأدائِها ، وهذه الأنماطُ هي:

أولاً: أثرُ ما حُذِفَ من الكتابةِ أو ما زِيدَ عليها

اتّكأ علماءُ العربيّةِ على بدهيّةِ أنّ الرسمَ يجبُ أنْ يكون صورةَ النطق، غيرَ أنّهم ، في مواضعَ محدّدة، شاءوا -عالمين- أنْ يتجاوزوا ذلك، فزادوا في الرسمِ ما لا وجودَ له في النطق ، وحذفوا منه ما هو منطوقٌ ، وكانَ هذا السلوكُ مُسَوّغًا، لديهم ، بمحاولةِ التمييزِ بيْنَ المتشابهاتِ، أو للتسهيلِ والاختصارِ ، أو للتخلّصِ من توالي صورٍ متشابهةٍ في الكلمةِ الواحدةِ ، وقد أشار ابنُ قُتيبةَ إلى ذلك فقال:" الكتّابُ يَزيدون في كتابةِ الحرفِ ما ليس من وزنهِ ؛ ليفصلوا بينه وبينَ المُشبهِ له ، ويُسقطون من الحرفِ ما هو من وزنِه ، استخفافًا واستغناءً بما أُبقيَ عمّا أُلقيَ إذا كان فيه دليلٌ على ما يحذفون "(٢١).

ليس من مقاصدِ هذه الدراسةِ أنْ تَتَتَبّعَ صورَ الحذفِ والزيادة ، أو أنْ تُتابعَ التراجعَ عنـــهما في تاريخِ العربيّةِ ، ويبدو أنّ ذاك النهجَ لم يكن محمودَ النتائجِ كلِّه ، بآيـــةِ أنّ مجمـــلَ الجوانـــبِ الإملائيّةِ الخلافيّةِ ، أو التغيّراتِ الزمنيّةِ، كانت من جرائه ، فضلاً على أنّـــه جَـــرَّ إلـــى بعـــضِ الأخطاءِ الأدائيّةِ التي نجهدُ في معاناتِها ،ومحاولةِ التخلّصِ منها.

ولعلّ اجتهادَهم ذاك كان ينبني على مستندٍ لم يَعُدْ ممّا نَعتدُّ به الآنَ ، ذلك أنّ الحركـــاتِ لـــم تكن مستخدمةً ، ولم يعد منّا من يتشبّثُ بمثلِ قولِ أبي نُوَاس؛ يَذُمُّ كاتبًا:

يا كاتبًا كَتبَ الغَداةَ يَـــــــسُبُّني

من ذا يُطيقُ براعةَ الكُتّابِ

لم تَرضَ بالإعجامِ حينَ كتبتَه

حتّى شَكَلْتَ عليه بالإعرابِ

لو كنتَ قَطّعْتَ الحروفَ فهِمتُها

من غيرِ وصلِكَهُنّ بالأنسابِ

أمّا الآنَ ، فإنّ مَنْ يخشى اللَّبْسَ يَعمِدُ إلى ضَبطِ كلامِه(٢٢)، وقد عدنا إلى إثباتِ غيرِ قليـــلٍ ممّا كانوا يحذفونه، وظلّ شيءٌ من ذلك كما كان . وممّا قادَ إلى اضطرابٍ في النطقِ :

١. كلمةُ "ابن" الواقعةُ وصفا

تحذفُ همزةُ الوصلِ حذفًا مطّردًا إذا وقعت كلمةُ "ابنٍ" وصفًا لعلمٍ مفرد . مضافةً إلى مثلِـــه، ولم تقع في بدايةِ السطرِ ، و.... وهو منهجٌ قديمٌ ، قال ابنُ قتيبة :" "وابـــنٌ" إذا كـــان متّصـــلاً بالاسمِ، وهو صفته، كتبته بغيرِ ألفٍ ، تقول: هذا محمّدُ بْنُ عبدِالله ، ورأيتُ محمّدَ بْنَ عبـــدِالله ، ومررتُ بمحمّدِ بْنِ عبدِالله ، فإنْ أضفتَه إلى غيرِ ذلك أثبتَّ الألفَ ، نحوُ قولِك: هذا زيدٌ ابنُـــك ، وابنُ عمِّك، وابنُ أخيكَ، وكذلك إذا كان خبرًا ، كقولك: أظنُّ محمّدًا ابنَ عبدِالله .....وإذا أنتَ لـــم تُلحق في " ابن" ألفًا لم تنوّن الاسمَ قبلَه ، وإن ألحقتَ فيهِ ألفًا نوّنتَ الاسمَ"(٢٣).واســـتقرّتِ الحـــالُ لدينا على هذا التوجيهِ .

وينفردُ الصوليُّ برأيين مغايرين بعضَ ما عهدناه عندَ ابنِ قتيبةَ ؛ قال الصوليُّ :" فإذا صرتَ إلى المؤنّثِ كتبتَ: فلانةُ ابْنةُ فلانٍ بالألفِ ، لا يجوزُ إسقاطُها ؛ لأنّ النسبَ بالنساءِ لم يكثر فيعرفَ موضعُه ، كما كَثُرَ في الرجالِ، ولأنّ في "ابنةٍ" لغةً أخرى ، فيقال :" بنت" بالتاء"(٢٤)، وقال:" ألا ترى أنّ اختيارَ العربِ في كتابتهم "رأيتُ محمّدَ بْنَ عبدِالله" [كذا] أن يكون بالألفِ، لأنّ القارئ ربّما وقف على "محمّدًا" فإنْ لم يُثبت فيه الألفَ اشتبهَ بما لا يجري من الأسماء كقولك : رأيت عُمَرَ ، وإنْ كان الكتّابُ قد استجازوا إسقاطَها لكثرةِ استعمالها ، وذلك ممّن لا يعرفُ أصلَ الكِتابِ فيقفُ على فسادٍ"(٢٥).

وجليٌّ أنّ الصوليَّ يريدُ أنْ يثبتَ ألفَ النصبَ ملاصقةً للعلمِ، هكذا:" رأيتُ محمّدا بْنَ عبدِالله"، ولكنّها تُقرأُ دونَ تنوينٍ ، وكان على المحقّق أنْ يثبتَ تلكم الألفَ ، كما يريدُ الصوليُّ في تنظيره ، لأنّ إسقاطَها -عندَه- كان ممّن لا يعرفُ أصلَ الكتابةِ ، ويبدو أنّ تشبُّثَ الصوليِّ لم يكتب له النجاحُ ، وغلبَ اتّجاهُ من وصفَهم بأنّهم لا يعرفون أصلَ الكتابةِ ، كما غلبَ إسقاطُ الهمزةِ بعدَ أسماءِ النساءِ ، وبعدَ الكُنيةِ ، خلافًا لنفرٍ في عصرِ ابنِ جنّي(٢٦).

وظنّي أنّ المشكلةَ لا تكمنُ في عدمِ القدرةِ على تمييزِ مواطنِ الحذفِ ومواطنِ الإثباتِ ، فهذا، وإنْ عَسُرَ أحيانًا ، يظلُّ ميسوراً ، ولكنّ المشكلةَ تتمثّلُ في أنّ هذا الحذفَ قد قادَ إلى خللٍ في النطق فاضحٍ سائرٍ ، لا يُطيقُ المتخصّصون في العربيّةِ مفارقتَه ، ما لم يتوتّرِ المرءُ في التحكّمِ الواعي ، ذلك أنّهم يَعْمِدون إلى تحريكِ الباءِ بالكسرِ "بِنْ" وتسكينِ النونِ، وبعضُ من يسعوْن إلى التخلّصِ من هذا الخللِ ، يَفرُّ منه إلى خللٍ آخرَ ، فيعيدُ نطقَ الهمزةِ المحذوفةِ جاعلَها همزةَ قطعٍ ، بعدَ أنْ يقفَ على العَلَمِ السابق، هكذا "بكرْ . إبْنُ زيدٍ"، والصوابُ الذي لا يجوزُ إلاّ هو أن يتّحدَ العلمُ السابقُ مع الباءِ في مقطعٍ واحدٍ ، هكذا: "بكرُ بْنُ زيدٍ" bak/rub/nu/zay/din.(**)

ويبدو أنّ هذا الخطأَ كان قد استقرَّ منذُ عهدٍ بعيدٍ ، فقد ذكرَ ابنُ كمال باشا، أنّ من الأخطاءِ " لفظَ الابنِ ، يقطعون ما قبلَ الابنِ الواقعِ بينَ علمين ، ويكسرون باءَه مبتدئين بها، ويسكنون آخرَه، فيقولون: أحمدْ بِنْ محمدٍ ، مثلاً، وقد شاعَ هذا بين الناسِ حتّى كادَ لا يتحاشى عنه

الخواصُّ ، أيضًا ، لاعتيادِ الألسنِ به ، والوجهُ الوصلُ إلى ما قبلَــه ، إذ لـولاه لمـا سـقطتِ الهمزةُ"(٢٧).

وقد وجدتُ بعضَ المحْدَثين يدعو إلى وجوبِ إرجاعِ هذه الألفِ ، وأنّه لا يجوزُ إسـقاطُها ، كي نتخفّفَ من قواعدِها الكثيرةِ المصطنعةِ(٢٨) فاستحليتُ دعوتَه، وتراءى لي أنّها علاجُ ما نشكو منه في الأداءِ ، والتمستُ لذلك موجّهًا إضافيًّا؛ بعد أنْ نثبتَ الألفَ ، أنّ بوسعِ الناسِ التمييزَ بين الوصفِ والانقطاعِ إلى الخبريّةِ بضبطِ كلامِهم ، فمَنْ أرادها وصفًا لم يكن بحاجةٍ للضبطِ ، لكثرةِ هذا في الكلامِ، فنكتب "محمدُ ابْنُ عليٍّ" ، ومن جعلها خبرًا ضبطَ العلمَ السابقَ منوّنًـا فنكتـبُ : "محمدٌ ابْنُ عليٍّ" ، وقلّما وقعَ هذا ، وقلّما احتيجَ إليه، ثُمَّ اعترضتُ على نفسي، أنْ لا سبيلَ إلـى تنوينِ الممنوعِ من الصرفِ أو المعرّفِ ، نحو: " أبو الفضلِ" ،وهذا إشكالٌ مقيمٌ ، يعزّزه إشكالٌ آخرُ ، ذلك أنّ إعادةَ كتابتِها ، قد تجرُّ إلى خطأ آخرَ، بأنْ تُنطقَ الهمزةُ همزةَ قطعٍ مفصولةً عـن العَلَمِ السابقِ ، ويؤكّدُ هذا أنّ قسمًا ممّن يفرّون من الخطأ الأوّلِ ؛ " بنْ" يواقعون الخطـأَ الثـاني، كما وصفنا قبلاً، مَعَ أنّ الهمزةَ لم تكن مرسومةً ،فكيف إذا رسمت؟

لذا ؛ فلا سبيلَ إلى التخلّصِ من هذا الخطأ إلاّ وجوبُ التزامِ ضَبطِ هذه الصيغةِ بـدءًا مـن الكتبِ المدرسيّةِ في مراحلِها الأولى ، وإخال أنّنا لو ضبطنا دومًا " محمّدُ بْنُ عليٍّ"، و "محمّـدَ بْنَ عليٍّ"، و"محمّدِ بْنِ عليٍّ"، لتمكّنّا من تجاوزِ ذلك

٢. كلمةُ "هاون"

تجنّبًا لتوالي صُورٍ متماثلةٍ عَمدَ القدماءُ إلـى حـذفِ الـواوِ فـي مواطـنَ مخصوصـةٍ، نحوَ:طاوس، وناوس، وداود، وهاون ...، وكان هذا الحذفُ قياسًا واسعًا كما يرى ابنُ قتيبة(٢٩).

ومنذُ القدمِ ترتّبَ على هذا الحذفِ خللٌ في نطقِ كلمةِ "داود"، قال ابـنُ هشـامٍ اللخمـيُّ ": ويقولون "داوُد"، والصوابُ داوود؛ بواوين ، إلاّ أنّها حُذفت إحداهن في الخطِّ ، استخفافًا وبقيـت ثابتةً في اللفظ "(٣٠)، أي أنّهم كانوا ينطِقونها "داوُد" = "daawud" ، ولكنّ النطقَ المعاصرَ عـاد إلى نطقها بواوين كما يجبُ ، أقصدُ بواوٍ متبوعةٍ بضمّةٍ طويلةٍ ، هكذا: "daawuud".

غيرَ أنّ هذا الخللَ الذي تخلّت عنه كلمةُ "داود" انتقلَ إلى كلمةٍ أخرى، هي " هاون" ، فيغلبُ على نطقِها أن يقعَ بضمّةٍ قصيرةٍ؛ هكذا"haawun" ، والصوابُ أن تُتبَعَ الواوُ بضمّةٍ طويلةٍ؛ هكذا "haawuun" .

وأنْ تتغيّرَ الكتابةُ أمثلُ من أنْ يتغيّرَ النطقُ ؛ ولذا فإنّه يحسنُ بنا أنْ نرسمَ مثلَ تلكم الكلماتِ بواوين ، كما يرى عبد العليم إبراهيم، ومحمّد علي سلطاني(٣١) ، بل إنّ ذلك كان مستجازاً عندَ القدماء، فقد قال الصوليُّ في مثلِ " هاون وداود وطاوس ..." :" ومن كتبه بواوين على الأصلِ فقد أصاب "(٣٢).

٣. كلمةُ "مِائَة"

"ومِائة زادوا فيها ألفًا، ليفصلوا بها بينها وبين "منه" ، ألا ترى أنّك تقول : أخذتُ مِائَةً ، وأخذتُ منه ، فلو لم تكن الألفُ لالتبستْ على القارئ "(٣٣)، وهذا المسوّغ لم يعُدْ قائمًا في عصرنا، و"مئة" و"منه" ، أو ما شاكلها ، تتمايزان بوجودِ الهمزةِ في الأولى ، وبنقطتي التاءِ المربوطةِ فيها.

ولكنّ هذه الزيادةَ أدّت إلى خطأ فاشٍ، فأصبحت الكلمةُ تنطقُ: "مَاءَةً" "maa'atan" وهو نطقٌ مختلٌّ لا أساسَ له ، ويبدو أنّه قد وقعَ قبلَ عصرِنا هذا، وكانت الكلمةُ تنطقُ: "مَايَةً" " maayatan" ،كما يَنطِقُها بعضُهم الآنَ ، وقد يدلُّ على ذلك أنّها ترسمُ في المخطوطاتِ التي اُستُنسخت في عصورٍ متأخِّرةٍ "ماية".

ولقد أحسنَ المجمعُ صنعًا أنْ أجازَ حذفَ هذه الألفِ لترسمَ الكلمةُ كما تنطقُ "مِئَة"(٣٤)، وليته، في هذه الحالةِ المفردةِ، تشدّدَ فأوجبَ إسقاطَها، وقد يبدو هذا الإصلاحُ شكليًّا في ظاهرِه، وأنْ لا صعوبةَ في هذه القاعدةِ، ولكنّه - فيما أرى - خيرُ وسيلةٍ للتخلّصِ من أداءٍ سقيمٍ في نطقِ هذه الكلمةِ، ومن خَبَرَ التدريسَ عرفَ أنّ بوسعِه أنْ يعُانيَ محاضرةً كاملةً مُتوَسّلاً بالوسائلِ كلِّها، في توجيه نطق هذه الكلمةِ، وتصحيحِهِ، دون جدوى، بل إنّ ظِلَّ هذه الألفِ قد تسلّطَ على عقولِ

الطلبةِ لدرجةِ أنّهم ينطقِونها، عند حذفها، متوهّمين أصالتَها، لكثرة ما ألفوا وجودها، ذلك أنّهم ينظرون إلى الكلمةِ وقد رسمت هكذا: "مئة"، ثمّ يقرءونها "ماءَة"، فلا مفرّ من ضبطها: "مِئة".

٤. كلمةُ "أولئك"

و"أولئك" زِيدَ فيها واوٌ ، لِيُفْرَقَ بينها وبين إليك"[٣٥] ، ويظهرُ لي أنّ جمهرةَ واسعةً من أبنائنا بدأت تميلُ إلى نطقِ هذه الواوِ ، فيقولون: "أولْئك uwla'ika "" . ومعَ أنّ هذا الخللَ لا يمتدُّ إلى ألسنةِ المتخصِّصين ، فأظنُّ أنّ بوادره توحي بأنْ ستكونُ الغلبةُ له في الأيامِ القادمة.

ولست مماحكًا ابنَ قتيبةَ والقدماءَ ، ولكنْ أقول: إذا كانت هذه "الواو" قد زيدت لتميزَ الكلمةَ عن "إلَيْكَ" فلِمَ حذفت الألفُ من أولئك؟ فقد نشأ هذا اللبْسُ بعد حذفِ الألفِ ، فالكلمةُ تنطقُ " ألائك"، ولا لَبْس!

وقد وجدتُ محمّد علي سلطاني يدعو إلى إعادةِ تلكم الألفِ ، ولكنّه – على غيرِ نهجِهِ – يتشبّثُ بزيادةِ الواوِ ، فضربٌ من تصويبِ النطق والرسمِ لديه يتمثّلُ في " زيادة واو بعدَ ألفِ اسمِ الإشارةِ "أولائك" .... وذالك لضمانِ سلامةِ نطقِها "[٣٦].

وإخالُ أنّ بقاءَ هذه الواوِ يجني على النطق ولا يصوّبُه ، فليتنا نُجيزُ حذفَها بشرطِ أنْ نُعيدَ الألفَ هكذا: " أُلائك" ؛ وقايةً من خَلَلٍ منكشفِ الملامحِ، وقد دعا إلى حذفها عبدالعليمِ إبراهيم[٣٧].

٥. كلمةُ " ثَمّةَ"

عَمَدَ القدماءُ إلى إلحاقِ هاءِ السكتِ عندَ كتابةِ طوائفَ مخصوصةٍ من المفرداتِ ؛ فراراً من الوقفِ على متحرّكٍ ، وتكثيرًا لحروفها ، وذلك في نحوِ : لِمَــه ؟ وعِــه، وقِــه ، وأَيْنَــه ؟ وثَمَّهْ،و ....، وقد كان ثَمَّ شيءٌ من خلافٍ بين لَهَجَاتِ العــربِ ، كما أنّ إلحاقَها قد يكونُ واجبًا،وقد يكونُ جائزًا[٣٨]، ولكنّها ــ عندَ جمهورِهم ــ لا تلحقُ إلاّ في مواطنِ السكتِ ، وتسقطُ وجوبًا إذا أُتبعتْ بكلامٍ ، قال ابنُ يعيش: " ولا تكونُ هذه الهاءُ إلاّ ساكنةً؛ لأنّها موضوعةٌ للوقفِ، والوقفُ إنّما يكونُ على الساكنِ ، وتحريكُها لحنٌ، وخروجٌ عن كلامِ العــربِ، لأنّــه لا

يجوزُ ثباتُ هذه الهاءِ في الوصلِ فتحرّك"[٣٩]، وابنُ يعيشَ ، إذ يَعُدُّ ذلك لحنًا وخروجًا عن كـــلامِ العربِ، يعلمُ أنّ من العربِ من كان يُلحقُها في الوصل.

وقد تخلّصتِ العربيّةُ ، في عصرنا هذا ، من إلحاقِ الهاءِ في مجملِ المواطـــنِ التـــي كـــان القدماءُ يستحبّون إلحاقَها فيها ، وظلّت تُلحقُ في مواطنِ الوجوبِ ، عند من عرفَ ذلك.

وعلى الرّغمِ من أنّ إلحاقَها "ثَمَّ" ليس واجبًا ، فقد لحقتها على نحوٍ مُختلٍّ ، وتحوّلت إلى تـاء، فأصبحت الكلمةُ "ثَمَّةَ" في الوصلِ والوقفِ ، وإنْ كان الوقفُ عليها يحدثُ بصوتِ الهاءِ ، ويمـــيّزُ المحْدَثون بينها وبين " ثُمَّتْ " العاطفةِ ، بأنّ الظرفيّةَ ترسمُ بالتاءِ المربوطـــةِ ، والعاطفـــةَ بالتـــاءِ المبسوطةِ ، ثُمَّ إنّهم يجعلون إلحاقَها التاءَ أمرًا جائزًا ، وينبّهون إلى أنّه يوقفُ عليها بالهاءِ[٤٠].

ويبدو لي أنّ هذا التحوّلَ كانَ توهّمًا خالصًا، فالكلمةُ كثيرةُ الاستخدامِ، وهي تلتبسُ بـــ "ثُـــمَّ" العاطفةِ ، التي لا يلحقها شيءٌ ، وَفْقًا للعربيّةِ المشتركةِ، وتجنُّبًا ذلكَ اللَّبْـــسَ ، توحّـــدَ رســـمُها ، فأُثبتتِ الهاءُ في الوصلِ ، ثُمَّ كان إثباتُها في الوصلِ داعيًا إلى تحوّلها إلى صوتِ التاءِ فـــي الأداءِ، ممّا دعا إلى نطقها فأصبحت " ثَمَّةَ"،ولم أجد أيَّ نحويٍّ يشيرُ إلى وجودِ "ثَمَّةَ"، ولو وجدت لعقـــدَ النحاةُ موازنةً بينها وبـــين " ثَمَّ" ، بل لاَعْتَنَوْا بها عنايةً خاصّةً في حديثهم عن هاءِ السكتِ ؛ لأنّها تمثّلُ ظاهرةً نافرةً.

والموجودُ في العربيّةِ " ثَمَّ" في الوصلِ، وتلحقُها الهاءُ في الوقفِ فقط، قـــال ســـيبويهِ فـــي كلامِه على ما تلحقُه الهاءُ في الوقفِ ، لتبيينِ الحركةِ :" ومثلُ ذلك : أيْنَهْ، تريد : أيْنَ...ومثـــلُ ذلك قولُهم : ثَمَّهْ ؛ لأنّ في هذا الحرفِ ما في أينَهْ"، ثُمّ قال :" وجميعُ هذا إذا كان بعدَه كـــــلامٌ ذهبت منه الهاءُ ؛ لأنّه قد اُستُغنيَ عنها ، وإنّما احتاج إليها في الوقفِ ؛ لأنّـــه لا يســـتطيعُ أنْ يحرّكَ ما يسكتُ عليه "[٤١]، وهذا الوصفُ ؛ متضافرًا معَ ما نقلناه عن ابنِ يعيشَ، يمنعُ استخدامَ " ثَمَّةَ" في الرسمِ والنطقِ على السواءِ ، ويمنعُ رسمَها بالهاءِ "ثَمَّه" في الوصل.

ثانيًا: همزةُ الوصلِ وإشكالاتُها الصوتيّة

اعتمدَ الإملاءُ العربيُّ على الوقفِ، وعلى الاعتدادِ بصورةِ الكلمةِ مفردةً[٤٢]، وكانَ هذا نهجًا مُعينًا على الحدِّ من تعدُّدِ صورِ الكلمةِ الواحدةِ ، بَيْدَ أنّ سماتِ العربيّةِ الصوتيّةَ تستدعي تحوُّلاً مخصوصًا في نطقِ بعضِ التتابعاتِ ، بصرفِ النظرِ عن الرسمِ ؛ فَثَمَّ مواضعُ وصلٍ تُؤثِّرُ على النطق ،لتجعلَ الصوتَ المثبتَ رسمًا مُسقطًا نطقًا ، ونجدُ هذا التشكُّلَ مرافقًا همزةَ الوصلِ ، سواءٌ أكانت مفردةً أم مزدوجةً ،ونُعالجُ كُلاًّ منهما على حِدَة.

١. همزةُ الوصلِ المفردةُ بعدَ حركةٍ طويلةٍ

وأعني بها همزةَ الوصلِ التي تُتبعُ بصامتٍ غيرِ متبوعٍ بهمزةِ وصلٍ أخرى، ويكونُ ذلك في الألفاظِ التي تبدأُ بهمزةِ وصلٍ ، نحوُ : اسم واضرب واستقبل واستقبال وانقطاع والكتاب والقمر. أمّا الأسماءُ التي تجمعُ بين "ألْ" وهمزةِ الوصلِ التي كانت مبدوءةً بها قبلَ التعريفِ، نحوُ: الاسم والاستقبال والاشتغال والابن، فهي ما نصفُها بأنّها تشتملُ على همزةٍ مزدوجةٍ ، وسنعالجُها بعدَ هذه .

ويقعُ الإشكالُ مَعَ الهمزةِ المفردةِ عندما تأتي مسبوقةً بكلمةٍ مختومةٍ بحركةٍ طويلةٍ ،نحوُ: يبكي الطفلُ ، ويغزو الجيشُ ، وغزا الجيشُ ، ومعلمو المدرسةِ، ومعلمي المدرسةِ، ومعلما المدرسةِ .

ويقتضي النظامُ المقطعيُّ للعربيّةِ تقصيرَ تلكم الحركاتِ[٤٣]، وهو ما يشيرُ إليه القدماءُ بحذفِ حرفِ العلّةِ ، اعتقادًا منهم أنّه مسبوقٌ بحركةٍ من جنسهِ ، قال ابنُ يعيشَ :" وتقولُ في المنفصلِ : يغزو الجيشُ ، ويدعو اللهَ ، فحُذِفَتِ الواوُ للساكنينِ ، ولم يحركوها استثقلوا الكسرةَ فيها ، كما استثقلوها في الياءِ المكسورِ ما قبلَها ، ....، وكذلك لم يضربا القومَ ، ولم يضربوا الآنَ ، ولم تضربي ابنكِ، حُذِفَتِ النونُ للجزمِ ، ثُمَّ دخلَ الساكنُ بعدها من كلمةٍ أخرى ، فحُذِفَتِ الألفُ والواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكنينِ وتعذُّرِ التحرُّكِ للثقلِ ، ولم يقعْ لَبْسٌ مَعَ الحذفِ"[٤٤].

غيرَ أنّ النطقَ المعاصر حافظَ على سلامةِ أداءِ بعضِ ذلك ، وأخلّ ببعضِه ، فأمّا ما حوفظ عليه ، وهو كثيرٌ منتظِمٌ ، فيتمثّلُ في الألفاظِ التي تنتهي بحركةٍ طويلةٍ انتهاءً أصيلاً ، لم يأت بعد حذفٍ ، نحوُ : الأفعالِ المعتلِّ آخرُها؛ يبكي وبكى ، ويغزو وغزا ، ويسعى وسعى، والأسماءِ المقصورةِ أو المنقوصةِ؛ العصا والفتى والهدى ، والقاضي والداعي ، والألفاظِ التي تلتصقُ بها ياءُ المتكلِّمِ؛ كتابي ، ومعلّمي ، وأكرَمني ، ومَنَحني.

ومن ذلك – أيضًا – الأفعالُ التي تسندُ إلى واوِ الجماعةِ في الماضي والأمرِ ، والمضارعِ المنصوبِ أو المجزومِ ، والأفعالُ المسندةُ إلى ياءِ المخاطبةِ في المضارعِ المنصوبِ أو المجزومِ وفي الأمر.

ولا إشكالَ في أداءِ همزةِ الوصلِ عندما تسبقُ بهذه الصيغِ ، فهي تُنطقُ على وَفْقِ مقتضياتِ الفصيحةِ ؛ وذلك بتقصيرِ الحركةِ الطويلةِ ، وهذا جليٌّ في نطق مثلِ : يبكي الطفلُ ، ويغزو الجيشُ، وقاضي المدينةِ، وعصا الراعي، وأكرمني المعلّمُ ، وكتبوا الدرسَ ، ولم يكتبوا العنوان ، واكتبي اسمَكِ ، ولم تكرمي ابنَك.

وأمّا ما أُخِلَّ به ، فيتمثّلُ في الصيغِ المنتهيةِ بألفِ الاثنينِ أو ألفِ التثنيةِ ، نحوُ: كتبا ، ولم يكتبا، ولن يكتبا، واكتبا ، ومعلّما، وطالبا، ... ؛ مرفوعةً، مضافةً لمبدوءٍ بـ "ألْ" ، ومثلُ الألفِ واوُ جمعِ المذكّرِ السالمِ المضافِ ، وياؤه ، نحوُ : معلّمو، ومسلمو، ومدرّسو،...؛ مضافةً لمبدوءٍ بـ "ألْ" مرفوعةً ، ومعلّمي ، ومهندسي ، ومندوبي، وذائقي،... ؛ مضافةً منصوبةً أو مجرورة.

واستنادًا إلى نَسَقِ العربيّةِ ، وتقنينِ علمائها ، فإنّ مجيءَ تلكم الألفاظِ متلوّةً بـهمزةِ وصلٍ يوجبُ نطقَها بتقصيرِ الحركةِ الطويلةِ ، كما هي الحالُ في الضربِ الأوّلِ ، هكذا : كتبا الدرس Kata/bad/darsa ، أي بنطقٍ مماثلٍ نطقَ الإسنادِ إلى المفردِ ؛ " كتبَ الدرسَ" . وتنطقُ" مهندسا الدولةِ :muhandi/sad/dawlati كما تنطقُ صيغةُ المفردِ المنصوبِ ؛" مهندسَ الدولةِ" . وتنطقُ مهندسو الدولةِ : muhandi/sud/dawlati . كما تنطقُ صيغةُ المفردِ المرفوعِ ؛"مهندسُ الدولةِ". وتنطقُ مهندسي الدولةِ : muhandi/sid/dawlati كما تنطقُ صيغةُ المفردِ المجرورِ ؛"مهندسِ الدولةِ" .

ولم تعرفِ العربيّةُ غيرَ هذا النطق ، الذي وصفه القدماءُ ، وهو مُؤكَّـدٌ فـي أداءِ القـرآنِ الكريمِ، حيثُ تُقصَّرُ هذه الحركاتُ ، باتّفاقِ القرّاء ؛ وممّا جاءَ بالضمّةِ الطويـلةِ قولُـه تعـالى: ﴿إنّكم لذائقو العذابِ﴾ و﴿ إنّهم صالو النارِ﴾ و﴿ إنّا مرسلو الناقةِ﴾(٤٥)، فيقرأُ هذا هكذا " ذائـقُ العذابِ"، و " صالُ النارِ" ، و"مرسلُ الناقةِ" ، وممّا جاءَ بالكسرةِ الطويلةِ قولُه تعالى:﴿ ومـا كنّـا مهلكي القرى﴾، و﴿غيرَ مـحلّي الصيدِ ﴾، و ﴿المقيمي الصلاةِ﴾(٤٦)، فالقراءةُ الصحيحةُ "مـهلكِ القرى"، و"محلِّ الصيدِ"، و "المقيمِ الصلاةِ"، وممّا جـاءَ بالفتحةِ الطويلةِ قولُه تعـالى : ﴿واسـتبقا البابَ وقدّت قميصَه ﴾، و﴿فلمّا ذاقا الشجرةَ﴾(٤٧) ، فالقراءةُ الصحيحةُ "واستبقَ البـابَ "، و" ذاقَ الشجرةَ".

يُؤكِّدُ هذا النطقَ أنّ النحويّين – كما هو معلومٌ – يختلفون في طرائق إعرابِ هذه الصيـغِ ؛ فمنهم من رأى أنّ المثنّى – فيما سبق – مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ الظـاهرةُ فـي الخـطِّ، المحذوفةُ من النطق ، ومنهم من أوجبَ أنْ تكونَ علامةُ الرفعِ الألفَ المقدّرةَ، التي حُذفت لالتقـاءِ الساكنينِ ، ولم يلتفتوا إلى وجودِها في الخطِّ، وجمعُ المذكّرِ مِثْلُ المثنّى.

غيرَ أنّ نطقَنا هذه الصيغَ يقعُ بمدِّ الحركةِ الطويلةِ مدًّا ملحوظًا ، فتنطقُ المقاطعُ القصـيرةُ ، التي حصرناها ، مقاطعَ طويلـةً ؛ " ص ح ح ص" نحـو : "كتبـا الـدرس" ، التـي تنطـقُ kata/baad/darsa ، وغيرُها مثلُها، وهذا خللٌ لا يشكُّ فيه ، ولعلّه جـاءَ بـأثرٍ مـن طرائـقِ التدريسِ، وغيابِ الممارسةِ ، وتوهُّمِ اللَّبْسِ.

فالمدرّسون يتوقّفون عندَ تحليلِ الصيغِ ، فيعمِدون إلى تفكيكِها ، لبيانِ حذفِ النونِ من المثنّى أو الجمعِ ، ويُسندون الأفعالَ معزولةً عن السياقِ ، مَعَ ألفِ الاثنينِ، وغيرِها، وهذا يقـودُ إلـى المبالغةِ في إظهارِ الحركة.

وقد يبدو غريبًا أنْ يتمكّنَ نطقُ الصيغِ الأُولى ، لدى الناسِ سليمًا ، كما هي حالُ : " كتبـوا الدرسَ، ورمى الطفلُ ..."، وأنْ يختلَّ نطقُ المجموعةِ الثانيةِ ، مَعَ أنّهما متّحدتان فـي التفسـيرِ والتشكّلِ ، ويبدو لي أنّ تفكيكَ الصيغِ ، التي تندرجُ في النمطِ الأوّلِ ، لم يُؤدِّ إلى خللٍ في نطقِـها، لأنّها مستخدمةٌ في العامّيّةِ بصورةٍ مطابقةٍ مقتضياتِ الفصيحةِ ، أقصدُ من حيثُ تقصيرُ الحركةِ ؛

ولذلك فإنّ الممارسةَ ، في اللغةِ الدارجةِ ، حالت دون الإخلالِ بنطق تلكم الصيغِ؛ فهي تخضعُ لقاعدة موجودٍ مثلُها في العاميّة.

أمّا الصيغُ التي يُنتكَسُ في أدائها ؛ معلمو المدرسة، ومعلمي، ومعلما ....وكتبا ، ولم يكتبا الدرس ..... فإنّها لا تستخدمُ في اللغةِ العاميّةِ البتّةَ ؛ ولذا تسلّطَ أثرُ تفكيكها في التدريسِ ، ونطقِها مفردةً ، وقلّةِ استخدامها متبوعةً بهمزةِ وصل - تسلّطَ ذلك كلُّه على ألسنةِ الناسِ ، وعزّزَ ذلك ظنُّهم غيرُ المسوّغِ ، أنّ تقصيرَها قد يقودُ إلى لَبْس(٤٨) ، وممّا يدلُّ على أثرِ المعالجةِ المفردةِ أنّ الناسَ يُقصّرون الحركةَ الطويلةَ في : " أولو العلمِ"، و"أولي العلم" ، و "أبو العزّ" ؛ لأنها تستخدمُ مضافة.

ولا التفاتَ لمثلِ هذا الظنِّ ، ولا لَبْسَ في اللفظِ المفردِ ، والسياقُ يُسعفُ على فضِّه، إنْ في المنطوقِ، وإنْ في المكتوبِ ، والناسُ لا يعتدّون بهِ في مثلِ: ادعُ القوم وادعوا القوم، ولم تغزُ العدوَّ ولم تغزوا العدوَّ ، فبداهةُ سياقِ الخطاب تدلُّ على أنّنا نخاطبُ فردًا أو جمعًا ، وفوارقُ الرسمِ ، في المكتوبِ ، تدلُّ على ذلك. ونقولُ : أعطِ الفقير،ولم تعطِ الفقير ، ثمّ نقولُ بنطقٍ مُماثلٍ : أعطي الفقير ، ولم تُعطي الفقير ، والسياقُ أو الرسمُ ، دالٌّ على أنّنا خاطبنا مذكّرًا ثمّ مؤنّثًا.

وتأسيسًا على ذلك ، فلا يُظَنّنَّ أنّ ثَمّ لَبْسًا ، في النطق بين " مسلمو المدينةِ" و"مسلمُ المدينةِ" ، أو بين " كتبا الدرسَ" و" كَتَبَ الدرسَ" ، أو بين " معلما الصفِّ" و"معلمُ الصفِّ"، أو بينَ" بمعلمي المدرسةِ" و" بمعلمِ المدرسةِ"؛لأنّ هذا كلّه بمنزلةِ اللفظِ المفردِ الذي يأخذُ قيمتَه وموجّهَه من السياقِ؛ المكتوبِ أو المصاحبِ للنطق ، وما في القرآنِ يؤكّدُ هذا الوضوح.

٢. همزةُ الوصلِ المزدوجة

ينشأُ هذا التتابعُ عن إدخالِ "ألْ" على الأسماءِ التي تبدأُ بهمزةِ وصل ، نحوُ: الاسم، والابن ، والانطلاق، والاستقبال، والاستقلال، والابتهاج، والاشتغال، والانفصال...، فهذه الصيغ تبدأُ بهمزةِ وصلٍ متبعةٍ باللامِ متبعة بهمزةِ وصل.

ويتمُّ أداءُ هذه الصيغ ، في عصرنا ، أداءً مماثلاً أداءَ المعرَّفِ بـ "ألّ" ، فلا فرقَ بينَ نطقِها ونطقِ صيغٍ مِثلِ: الكتاب والمعلّم والقمر ، وهذا الأداءُ ينحرفُ عن نظامِ العربيّةِ انحرافًا شديدًا ، ويُخِلُّ ببنائها المقطعيِّ ، وهو خللٌ طاغٍ مستشرٍ ، قد يتنكَّرُ الناسُ لصوابه؛ لطولِ ما ألفوا ضِدّه.

ويحسنُ أنْ نصفَ هذا الأداء ؛ لأنّه يتنوّعُ بناءً على مواقعِ المفرداتِ في السياقِ، فإذا جاءت تلكم الأسماءُ في بدايةِ الكلامِ ، ألفيتها تنطقُ:" الاسمَ : 'al/'is/ma . تُنطقُ "ألّ" في مقطعٍ مستقلٍّ، ثُمَّ تُنطقُ همزةُ الوصلِ الثانيةُ مَعَ السينِ في مقطعٍ تالٍ . ومن الناسِ من يُسقطُ الهمزةَ الثانيةَ، وينطقُ الكلمةَ مبدوءةً بمقطعٍ مصطنعٍ نافرٍ مرفوصٍ ، هكذا:'alis/ma. إلاّ أنْ يَتَكَلَّفَ فصلَه ؛ هكذا: 'a/lis/ma.

أما إذا جاءت تلكم الصيغُ في درجِ الكلامِ مسبوقةً بصامتٍ ، فإنّها تُنطَقُ بتحريكِ الصامتِ السابق هكذا : هند كتبت الاسمَ: ka/ta/ba/til/'is/ma.وتُنطَقُ بالطريقةِ ذاتِها إذا سُبقت بحركةٍ قصيرةٍ، نحوُ : كَتَبْتُ الاسمَ ka/tab/tul/'is/ma. وتُقصّرُ الحركةُ إذا كانت طويلةً ، نحوُ : كتبوا الاسمَ: ka/ta/bul/'is/ma .

وجليٌّ أنّ اللامَ تُنطَقُ متّحدةً مَعَ المقطعِ الأخيرِ من الكلمةِ السابقةِ ، ثُمَّ يُضطرّون إلى إثباتِ همزةِ الوصلِ ، التي تليها، بدايةَ مقطعٍ جديدٍ، وهذا الوصفُ ينسحبُ على نطق الصيغِ المشابهةِ كلِّها ، من الأسماءِ المبدوءةِ بهمزةِ وصلٍ بعد تعريفها بـ "ألّ".

وفي يقينٍ غيرِ مدخولٍ ، أنّ النطقَ السابقَ السائدَ مغلوطٌ كلّه ، بل مختلٌّ خارجٌ على سماتِ العربيِّةِ المقطعيِّةِ ، والنطقُ الصحيحُ ، الذي لا يجوزُ غيرُه ، أنْ تُحذفَ الهمزةُ الأولى ، من النطق ، حذفًا لازمًا ، أينما وقعتِ الكلمةُ ، وأنْ تُحذفَ الثانيةُ وتبقى حركتُها حركةً للاّمِ ، ويُعبّرُ القدماءُ عن هذا الحذفِ بأنّه حذفٌ للهمزةِ ، ثُمَّ المجيءُ بحركةِ التخلّصِ من التقاءِ الساكنين(٤٩).

وفي ضَوْءِ ذلك فإنّ الصيغَ السابقةَ تنطقُ بلامٍ مكسورةٍ ، نطقًا مُماثلاً نطقَ نكرتِها المجرورةِ باللامِ ، مَعَ فارقٍ في حركةِ الإعرابِ ، وهو نطقٌ لازمٌ ثابتٌ ، سواءٌ أَوَقَعَتِ الكلمةُ في بدايةِ الكلامِ ، أم وَقَعَتْ في دَرْجِهِ ، وتبقى بدايةُ كلِّ كلمةٍ منها مستقلّةً مقطعيًّا ، سواءٌ أَسُبِقت بحركةٍ؛

قصيرةٍ أو طويلةٍ، أم سُبقت بصامتٍ ، فالنطقُ الصحيحُ هو : الاســـم : lismu ، والاســتقبال: listiqbalu ، والانطلاقُ: lintilaqu......، وهكذا، وهو نطقٌ مماثلٌ نطق النكرةِ التـــي تدخـل عليها لامُ الجرِّ ، نحوُ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ ، ولِستقلالنا بهجةٌ، ولانطلاقِهم أثرٌ، وهو النطقُ ذاتُه الـذي نجدُه في العاميّةِ ، التي تَنطِقُ لامَ التعريفِ ، الداخلةَ على همزةِ وصلٍ، لامًا مكسورةً ، فيقولـون : لِسْتقبال ، ولِسْم الكريم ، ولِسْتقلال ؛ يريدون : الاستقلالَ، والاسمُ الكريمُ ، والاســتقبالُ. وتــراث العربيّةِ كلُّه يؤكِّدُ ما نذهبُ إليه ، وهذا بيان:

قالَ المبرِّدُ في كلامِه على قيمةِ همزةِ الوصلِ:" وإنّما دخلت هذه الألفُ لسكونِ مـــا بعدهـــا؛ لأنك لا تقدرُ على أنْ تبتدِئَ بالساكنِ، فإذا وصلتَ إلى التكلُّم بما بعدها سقطت، وإنّما تصلُ إلـــى ذلك بحركةٍ تُلقى عليه ، أو يكونُ قبلَ الألفِ كلامٌ فيتّصلُ به ما بعدها ، فإذا وُصِلَ إليه فلا معنـــى لها "(٥٠)، وقال:" ...وكذلك إنْ تحرّكَ الحرفُ الذي بعدها ، لعلّةٍ توجبُ ذلـــك، ســقطتِ الألــف للاستغناءِ عنها بتحريكِ ما بعدَها ، لأنّ ابتداءَهُ ممكنٌ ، فإنّما تدخلُ في الكلامِ للضرورةِ "(٥١)، أمّا ابنُ يعيشَ فقد جاءَ بهذا التوجيهِ مُنكشفًا قاطعَ الحكمِ، فقد ذكرَ الصيغَ التي نُعاينُها ، ثُــمَّ وصــفَ نطقَها وصفًا مخصوصًا ، فقال : "قال : ومن ذلك الابنُ والاسمُ والانطلاقُ والاستغفارُ ، يريـــدُ : وممّا حُرِّكَ الأوّلُ فيه للساكنِ بعدَه بالكسرِ ، وذلك أنّ الأوّلَ في ابنٍ واسمٍ ساكنٌ ، ودخلت همـــزةُ الوصلِ توصُّلاً إلى النطقِ بالساكنِ ، فلمّا دخلت عليه لامُ التعريفِ ، اُستُغنيَ عن همزةِ الوصـــلِ ، فحذفوها فالتقى ساكنان : اللامُ التي للتعريفِ وفاءُ الكلمةِ ، فحُرِّكتِ الـــلاّمُ بالكســرِ ، وكذلــك الانطلاقُ والاستغْفارُ"(٥٢).

وجليٌّ أنّ ابنَ يعيشَ لم يلتفت لهمزةِ الوصلِ التي تسبقُ اللامَ ؛ لأنّه يستقرُّ لديه أنّ التعريـــفَ يقعُ باللامِ وحدَها ، وأنّ الهمزةَ التي تسبقُها ، يُؤتى بها للتمكُّنِ من نطق اللامِ، وقد تحرّكتِ الــلامُ بالكسرِ ، ولم تكن مسبوقةً بهمزةٍ ، فلا ضرورةَ للحديثِ عمّا كان من الممكـــنِ أنْ يوجـد، ولـم يوجد.

وهذا يعني أنّه يجبُ كسرُ اللامِ وحَسْبُ ، دونَ النطق بهمزةٍ تسبقُها، وإذا كُسرتِ الــلامُ لــم يجز، بحالٍ من الأحوالِ ، أنْ تقعَ نهايةَ مقطعٍ مفصولةً عن حركتِها، وما دامت متلـــوّةً بصـــوتٍ

ساكن، بعد حركتها ، فلا مفرّ من اتّحادها معه في مقطعٍ واحدٍ ، نواته الكسرةُ التي حُرّكت بها اللامُ ، وعندئذٍ لا يجوزُ المجيءُ بهمزةِ الوصلِ قبل اللامِ ؛ لأنّها ستأتي في مقطعٍ مستقلٍّ منفصل عن اللامِ ، والتشكُّلُ المقطعيُّ، الذي ينتجُ بعد المجيءِ به ، ويظهرُ في نطق "الاسم" : a/lis/mu'. مرفوضٌ وظيفيًّا ، وهو متكلّفٌ لا يتأتّى في الكلامِ الطبيعيِّ ، فإذا جيءَ بها منطوقةً نطقًا طبيعيًّا أدّى ذلك إلى وجودِ مقطعٍ مركّبٍ ، لم يقع مثلُه في العربيّةِ قطُّ ، وهو ails/mu ' فالمقطعُ الأوّلُ يتكونُ من " ص ح ص ح ص "، ولا وجودَ لهذا المقطعِ إلاّ على ألسنةِ المحْدَثين.

وفضلاً على ذاك التنظيرِ الفذِّ ، الذي خلّفه القدماءُ ، فإنّ تراثَ العربيّةِ المنطوقَ يشهدُ بصحّتِه ، فقد جاءَ هذا التتابعُ في الذكرِ الحكيمِ ، ولم يُقرأ إلاّ كما وصفنا، وهو موجودٌ في قولِه ، جلَّ شأنُه :﴿ بئسَ الاسمُ الفسوقُ﴾(٥٣)، وتُقرأُ الآيةُ بأنْ تحتفِظَ "بئسَ" باستقلالها المقطعيِّ ، ثُمَّ تتبع بـ "الاسم" مبدوءةً بلامٍ مكسورةٍ؛ هكذا ...bi'sa/lismul. وكفى بهذا دليلاً ، ولم أعثر في الذكرِ الحكيمِ على صيغةٍ من هذه الصيغِ مسبوقةٍ بصامتٍ ، ولكنّ ثَمَّ قراءةً قرآنيّةً بحذفِ همزةِ القطعِ ونقلِ حركتها إلى لامِ التعريفِ قبلَها ، وجاءت الصيغةُ مسبوقةً بصامتٍ ، وهذا تشكُّلٌ مماثلٌ تمامًا وَضعَ همزةِ الوصلِ التي نتحدّثُ عنها ، قال ابنُ مجاهدٍ :" وقرأ نافعٌ وأبو عمرو:" عادًا لُولى" موصولةً مدغمةً "(٥٤)، وذلك في قوله تعالى:﴿ وأنّه أَهْلَكَ عادًا الأولى﴾ فقراءتُهما أبقت على انفصالِ مقاطعِ الكلمتين؛ هكذا adal/luula'. ولو اعتدّا بهمزةِ الوصلِ السابقةِ لوجبَ كسرُ النونِ الناشئةِ عن التنوين.

وتأسيسًا على ما سبقَ فإنّ طرائقَ النطق المعاصرةَ لهذه الصيغِ مغلوطةٌ بالجملةِ ،ولعلّها نشأت بأثرٍ من توهّمِ الرسمِ ، وتأثّرًا بنطقِ "ألْ" الداخلةِ على غيرِ المبدوءِ بهمزةِ وصلٍ، والنطقُ الصحيحُ هو أنْ تُنطقَ تلكم الألفاظُ مبدوءةً بلامٍ مكسورةٍ ، مفصولةٍ عمّا يسبقُها؛ ولذلك لا يجوزُ أنْ يُحرّكَ الساكنُ الذي يسبقُها ، ولا يجوزُ أنْ تُقصّرَ الحركةُ الطويلةُ التي تسبقُها ، ولا يقالُ إنّ ذلك يؤدّي إلى التباسِها بلامِ الجرِّ؛ لأنّ الكتابةَ تميّزُ ، ولأنّ سياقَ الكلامِ يرفعُ اللَّبْسَ، وهكذا فنحن نكتبُ : الاستقلالُ منتظرٌ، وننتظرُ الاستقلالَ، ولم يحدث الاستقلالُ ، ولكنْ يجبُ أنْ نقرأ :

لِسْتقلالُ منتظرٌ ، وننتظرُ لِسْتقلالَ ، ولم يحدثْ لِسْتقلالُ ... ولا لَبْسَ ، فالرسمُ دالٌّ ، والنطقُ مُبينٌ، ونظامُ العربيّةِ ، قبلَ ذلك، يوجبه.

ثالثًا: المعتلاّتُ ، تَوحُّدُ الرسمِ وتباينُ النطق

لم تُميِّزِ الكتابةُ العربيَّةُ بينَ رسمِ الحركاتِ الطويلةِ ، ورسمِ أنصافِ الحركاتِ؛ فالضمّةُ الطويلةُ "uu" في "يقولُ" ترسمُ مطابقةً رسمَ نصفِ الحركةِ "w" في " قَـوْلٍ"، وكلاهما، عندَ الوصفِ عندَهم ، واوٌ، والكسرةُ الطويلةُ "ii"في "نَبيعُ" كنصفِ الحركةِ "y"في " بيْعٍ"، وكلاهما ياء.

وقد نشأ شيءٌ من إشكالٍ في التمييزِ بينهما في النطق ، ولعلّه تمكّنَ بسببٍ من تحوّلِ أنصافِ الحركاتِ إلى حركاتٍ في اللَّهَجَاتِ الدارجةِ ، ويتمثّلُ هذا الإشكالُ ، على نحوٍ مُتَّجِهٍ ، في نطقِ أنصافِ الحركاتِ حركاتٍ طويلةً.

ولستُ معنيًّا بتتبُّعِ الألفاظِ ، أو الصيغِ المفردةِ التي تتأثّرُ بهذا التحوّلِ ، ولكنّني سأتوقّفُ عندَ ما يمثّلُ ظاهرةً واسعةً ، وهو ما يقعُ في إسنادِ بعضِ الأفعالِ المعتلّة.

تقتضي قواعدُ الانتظامِ الصوتيِّ في العربيّةِ أنْ يطرأَ تغييرٌ على أواخرِ بعضِ الأفعالِ المعتلَّةِ، عندَ إسنادِها إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ أو نونِ النسوةِ، وبصرفِ النظرِ عن التفسيرِ الصرفيِّ لهذا التغيُّرِ ، فإنّ نتائجَهُ تؤولُ إلى ظهورِ لَوْنَيْنِ، في النطق ، متمايزَيْنِ تمايُزًا تامًّا.

فأمّا اللوْنُ الأوّلُ؛ المعهودُ ، فهو ما نجدُه في إسنادِ الأفعالِ المعتلَّةِ ، التي ينتهي منطوقُ مسندِها إلى المفردِ بغيرِ الألفِ ، نحوُ : رَضِيَ ، وخَشِيَ ، ونَسِيَ، ودُعِيَ، وغُزِيَ،....، ونحو : يغزو، ويدعو ، ويدنو، ويسمو، ويشكو، ويرجو، ....

وإسنادُ هذه كلِّها إلى واوِ الجماعةِ يكونُ بنطق الواوِ حركةً طويلةً نطقَها مَعَ الأفعالِ الصحيحةِ في " كتبوا ، ويكتبون ، ولم يكتبوا ، واكتبوا" ، وتنطقُ مَعَ المعتلِّ: نَسُوا = nasuu ،

وغَزْوا = guzuu، ورضُوا = raduu ، وكذا نطقُها مَعَ المضارع: يَرمُــــون = yarmuuna ، ويَبكون = yabkuuna ، ويَدنُون = yadnuuna ، ويســمُونَ = yasmuuna ، فــإذا جُــزِم أو نُصبَ أو أُمرَ به ، سقطَ المقطعُ الأخيرُ " na"؛ لم يرمُوا = yarmuu ، وارمُوا = 'irmuu .

وإذا أُسندَ المضارعُ إلى ياءِ المخاطبةِ نُطقتِ الياءُ حركةً طويلةً مثــلَ نطقِــها مَــعَ الفعــلِ الصحيحِ، " أنتِ تدرسينَ ، ولم تدرسي ، ولن تدرسي ، وادرسي "، وتنطقُ مَعَ المعتــلِّ :" أنــتِ ترمين = tarmiina ، وتغزين = tagziina ، وترجِينَ= tarjiina "، فإذا أُسندَ المضــارعُ إلــى نونِ النسوةِ أُضيفتِ النونُ إلى منطوقهِ، دونَ تغييرٍ ؛ ولذلك تأتي هذه الصيغُ مطابقةً – في النطق لا في التحليلِ – صيغةَ المسندِ إلى "واوِ الجماعةِ" ، إذا كانَ الفعلُ منتهيًا بالضمّةِ الطويلةِ ، فنقولُ : أنتنّ: تعفُون، وتغزُون ، وتدنُون، وتسمُون، ....وتأتي الصيغةُ مطابقةً ، في النطــقِ ، صيغــةَ المسندِ إلى " ياءِ المخاطبةِ" إذا كانَ الفعلُ منتهيًا بالكسرةِ الطويلةِ ، فنقــولُ : أنتــنّ : تَرميــنَ ، وتَبكِينَ ، وتُعطِينَ ، وتَحمِينَ ، وتَقضِينَ،....

ولا إشكالَ في نطقِ الصيغِ السابقةِ ، من حيثُ التمييزُ بينَ الحركــاتِ الطويلــةِ وأنصــافِ الحركاتِ(٥٥)، وكانَ لا بدَّ من وصفها تمييزًا لها عمّا يختلطُ بها

وأمّا اللونُ الثاني، موطنُ الإشكالِ ، فيقعُ عند إسنادِ الأفعالِ المعتلّةِ التــي ينتــهي منطــوقُ مسندِها إلى المفردِ بصَوْتِ الفتحةِ الطويلةِ ، بصرفِ النظرِ عن أصلها ، أو صيغةِ الفعــلِ ، مــن حيثُ بناؤه للمعلومِ أو للمجهولِ ، وهذا موجودٌ في الماضي ، في : ســعى ، ورمــى، وبكــى ، وغزا، ودعا، وسما ، وتمادى ، وتعاطى، وتقاضى، و ... ، وفــي المضــارعِ فــي : يســعى، ويرضى ، وينهى، ويُعطى، ويُرضى، ويُدعى، ويتحلّى، ويتمادى، ويتوفّى...

فإذا أُسـندت هـذه الأفعالُ إلى " واوِ الجماعةِ" نُطقت الواوُ نصفَ حركةٍ مسبوقةٍ بفتحــةٍ؛ "aw"، نحــوُ: رمَــــوْا= ramaw ، وغَـــزَوْا = gazaw ، وتمــــادَوْا = tamaadaw ، ويســــعَوْنَ= yas'awna ، ويرضَـــوْنَ = yardawna ، ويتمـــادَوْنَ=yatamaadawna ، وكذا ينطقُ المنصوبُ والمجزومُ والأمرُ ، بعدَ إسقاطِ المقطعِ الأخيرِ ؛ "na".

وغزُوا = guzuu، ورضُوا = raduu ، وكذا نطقُها مَعَ المضارع: يَرمُـــون = yarmuuna ، ويَبكُون = yabkuuna ، ويَدنُون = yadnuuna ، ويسـمُونَ = yasmuuna ، فـإذا جُـزِم أو نُصب أو أُمرَ به ، سقطَ المقطعُ الأخيرُ " na"؛ لم يرمُوا = yarmuu ، وارمُوا = irmuu' .

وإذا أُسندَ المضارعُ إلى ياءِ المخاطبةِ نُطقتِ الياءُ حركةً طويلةً مثـلَ نطقِـها مَـعَ الفعـلِ الصحيحِ، " أنتِ تدرسينَ ، ولم تدرسي ، ولن تدرسي ، وادرسي "، وتنطقُ مَعَ المعتـلِّ :" أنـتِ ترمين = tarmiina ، وتغزين = tagziina ، وترجينَ= tarjiina "، فإذا أُسندَ المضـارعُ إلـى نونِ النسوةِ أُضيفتِ النونُ إلى منطوقهِ، دونَ تغييرٍ ؛ ولذلك تأتي هذه الصيغُ مطابقةً – في النطق لا في التحليلِ – صيغةَ المسندِ إلى "واوِ الجماعةِ" ، إذا كانَ الفعلُ منتهيًا بالضمّةِ الطويلةِ ، فنقولُ : أنتنّ: تعفُون، وتغزُون ، وتدنُون، وتسمُون، ....وتأتي الصيغةُ مطابقةً ، في النطـقِ ، صيغـةَ المسندِ إلى " ياءِ المخاطبةِ" إذا كانَ الفعلُ منتهيًا بالكسرةِ الطويلةِ ، فنقـولُ : أنتـنّ : تَرمِيـنَ ، وتَبكِينَ ، وتُعطِينَ ، وتَحمِينَ ، وتَقضِينَ،....

ولا إشكالَ في نطق الصيغِ السابقةِ ، من حيثُ التمييزُ بينَ الحركـاتِ الطويلـةِ وأنصـافِ الحركاتِ(٥٥)، وكانَ لا بدّ من وصفها تمييزًا لها عمّا يختلطُ بها

وأمّا اللونُ الثاني، موطنُ الإشكالِ ، فيقعُ عند إسنادِ الأفعالِ المعتلّةِ التـي ينتـهي منطـوقُ مسندِها إلى المفردِ بصوْتِ الفتحةِ الطويلةِ ، بصرفِ النظرِ عن أصلها ، أو صيغةِ الفعـلِ ، مـن حيثُ بناؤه للمعلومِ أو للمجهولِ ، وهذا موجودٌ في الماضي ، في : سـعى ، ورمـى، وبكـى ، وغزا، ودعا، وسما ، وتمادى ، وتعاطى، وتقاضى، و ... ، وفـي المضـارعِ فـي : يسـعى، ويرضى ، وينهى، ويُعطى، ويُرضى، ويُدعى، ويتحلّى، ويتمادى، ويتوفّى...

فإذا أُسـندت هـذه الأفعالُ إلى " واوِ الجماعةِ" نُطقت الواوُ نصفَ حركةٍ مسبوقةٍ بفتحـةٍ؛ "aw"، نحـوُ: رمَـوْا =ramaw ، وغَـزَوْا = gazaw ، وتمـادَوْا = tamaadaw ، ويسـعَوْنَ =yas'awna ، ويرضَـوْنَ = yardawna ، ويتمـادَوْنَ=yatamaadawna ، وكذا ينطقُ المنصوبُ والمجزومُ والأمرُ ، بعدَ إسقاطِ المقطعِ الأخيرِ ؛ "na".

وإذا أُسندَ المضارعُ إلى "ياءِ المخاطبةِ" أو "نونِ النسوة"، جاءتِ الصيغتان متماثلتين، في النطق دونَ التحليلِ، فنقولُ: أنتِ تسعَيْنَ = tas'ayna، وتَنْهيْنَ = tanhayna ، وتتمادَيْنَ = tatamaadayna ، وترضَيْنَ = tardayna ، ونقول: أنتنّ تسعَيْنَ، وتنهَيْنَ، وتتمادَينَ، وترضَيْنَ، .... بنطقٍ مماثلٍ نطقَها معَ المخاطبةِ ، وبدهيٌّ أنّ فعلَ المخاطبةِ يُحذفُ مقطعُه الأخيرُ؛ "na" ، في حالتي الجزمِ والنصبِ ، وحالةِ الأمرِ، وأنّ فِعْلَ المخاطباتِ لا يتأثّرُ أبدا.

وهذا اللونُ هو مصدرُ الخطأ المتمكّنِ في ألسنةِ الناسِ، فنجدُ الصيغَ السابقةَ كلَّها تنطقُ بصوتِ الحركةِ الطويلةِ بَدَلَ نصفِ الحركةِ ، فيُقال: رمُوا = ramuu، وصلُّوا = salluu ، يريدون الماضيَ لا الأمرَ ، ويَسْعُونَ = yas'uuna ، ويَنهُونَ = yanhuuna ، ويقال : أنتِ تسعِين = tas'iina، وتنهِينَ = tanhiina ، وترضِيين = tardiina.

ويبدو أنَّ هذا الانحرافَ كانَ قد وقعَ منذُ زمنٍ مُتقادمٍ ، بل إنّ لهجةً من اللَّهجَاتِ العربيّةِ كانت تسلكُ هذا المسلكَ (٥٦)، ومَعَ ذلك فإنّه يظلُّ مُخلاًّ ببنيةِ العربيّةِ ، وقد يُؤدّي إلى الخلطِ بينَ صيغةِ الماضي وصيغةِ الأمرِ في بعضِ الأفعالِ ، أو إلى التباسٍ بينَ فعلين من جذرين مختلفين؛ فالأفعال الماضيةُ : نادَوْا ، وأوفَوْا ، وصلَّوْا ، وآتَوْا ، واهتَدَوْا ، واتقَوْا ، واشتَرَوْا ، وانتهَوْا ــ تفارقُ صيغةَ الأمرِ في أنّها تُنطقُ بنصفِ حركةٍ ؛ "aw" ، ويُنطقُ الأمرُ مُنتهيًا بحركةٍ ؛" uu" ،وإلاّ اختلطا ، وإذا قلنا : دَعَوْا اللهَ ، ولم ننطقها بنصفِ حركةٍ، انقلبَ الفعلُ إلى غيرِ المرادِ منه؛ من " ودع يَدَع دَعْ" أي : اتركوا اللهَ ، وما هذا كذاك أبدا.

وهكذا ، لا بدَّ لنا أنْ نتداركَ ذلك ، وأنْ نلتزمَ به أداءً ، وأنْ نحملَ أنفُسَنا على ضبطِ هذه الصيغِ ، وهو أمرٌ ميسورٌ، يتأتّى بأنْ نرسمَ فتحةً فوقَ الصوتِ السابقِ ، وأنْ نرسمَ سكونًا فوق نصفِ الحركةِ ؛" يسعَوْن" و" تسعَيْن" ، ولتعزيزِ ذلك يحسنُ أنْ نستبينَ الأسبابَ التي أدّت إلى هذا الخللِ.

ويبدو لي أنّ التدريسَ ، أو التلقينَ ، كان سببًا رئيسًا في خلق هذا الانحرافِ وتثبيتِه، فالتأويلُ الصرفيُّ يُعنى بتفسيرِ الإعلالِ الذي يطرأُ على الأفعالِ المعتلّةِ ، وهو تفسيرٌ يؤولُ إلى توحيدِ التقديرِ، دونَ التفاتٍ إلى الأداءِ ، بل إنّ الجهدَ الذي نبذلُه في التفسيرِ يُغيِّبُ في متاهاتهِ إمكانَ

النطق السليم، ذلك أنّه يتساوى ، عندَ التفسيرِ ، الإعلالُ الذي طرأَ على " يسعَوْن، ويرضَوْن" مع ذاك الذي يطرأ على " يقضون ويبكون" ، وكلٌّ إعلالٌ بالحذفِ ، وتفتيشٌ عن الأصلِ المقدَّر، ومعنى ذلك أنّ واوَ الجماعةِ، معَ الصيغِ التي نُعاينُها ، ستبقى حركةً طويلةً ، كما كانت في " كتبوا، ويكتبون" ، وأنّ ياءَ المخاطبةِ ستبقى كما كانت في " تكتبين وتدرسين" ، ولا تنبيهَ لطريقةِ الأداءِ ، بل لا أداءَ به يُقتدى ، وهذا يقودُ إلى قياسٍ شكليٍّ مغلوط ، يُغلِّبُ ما يظهرُ في إسنادِ مجملِ الأفعالِ ليتسلَّطَ على إسنادِ هذه الأفعالِ التي تستقلُّ بأداءٍ مخصوص، وعزّز ذلك توحُّدُ الرسمِ ، وعدمُ العنايةِ بالضبط.

ولا أظنُّ أنّ هناك أيّةَ صعوبةٍ في النطق ، وليس هناك ما يدعو إلى تضخيمِ أثرِ العاميّةِ ؛ ذلك أنّ التدريبَ العفويَّ الصحيحَ أمكن من تجاوزِ الصعوبةِ وعاداتِ العاميّةِ معًا ، في طوائفَ كثيرةٍ من الألفاظِ التي تدخلُ أنصافُ الحركاتِ في بنيتها الداخليّةِ ، كما هي الحالُ في مثل:يوْم، ونوْم، وقوْل، وموْعد ، وبيْت ، وزيْت ، و..؛ فإنّ شُداةَ الطلبةِ يتجاوزون العاميّةَ ، ويأتون بالنطقِ الصحيحِ ؛لأنّه يجري على ألسنةِ المدرّسين، وهذا ما نفتقدُه في نطقِ المعتلات.

وإنّ تمييزَ نطقِ ما سبقَ، لا علاقةَ له بالإعلالِ وإشكالاتِه ، وهو يخضعُ لقاعدةِ الانزلاقِ الصوتيِّ من الفتحةِ إلى الكسرةِ أو الضمّةِ ؛ ممّا يؤدّي إلى تشكّلِ مزدوَج؛ "aw " أو "ay" ؛ بدلاً من تتابعِ الحركاتِ ، وهذه قاعدةٌ، في العربيّةِ ،محكمةٌ لا تتخلّفُ ، فحيثُما جاءتِ الكسرةُ الطويلةُ مسبوقةً بفتحةٍ أصبحت نصفَ حركةٍ ، وحيثما جاءتِ الضمّةُ الطويلةُ مسبوقةً بفتحةٍ أصبحت نصفَ حركة(٥٧).

وبمنطقٍ تعليميٍّ محدّد : إذا أُسندتِ الأفعالُ المعتلّةُ ، التي ينتهي منطوقُها بفتحةٍ طويلةٍ ، إلى "واوِ الجماعةِ" وجبَ أنْ تتحوّلَ هذه الواوُ إلى نصفِ حركةٍ ،وأنْ تُنطقَ " aw " ، بصرفِ النظرِ عن صيغةِ الفعلِ أو أصلِ الألفِ ، وإذا أُسندت إلى "ياءِ المخاطبةِ" وجبَ أنْ تُنطقَ نصفَ حركةٍ ؛ "ay" ، والصوتُ ذاتُه يظهرُ مَع نونِ النسوة.

رابعًا: الوقفُ

تُبينُ معاينةُ طرائق الوقفِ ، في زمانِنا ، عن وجودِ إشكالاتٍ في جوانبَ منه ، وهي تتفاوتُ في سَعَةِ انتشارها ؛ منها ما نلحظُه من ظاهرةِ إظهارِ الحركاتِ في الوقفِ ، أو الوقفِ على هاءِ التأنيثِ بصوتِ التاءِ ، ولعلّ بعضَ هذا قد تأدّى عن مبالغةِ المدرّسين في إظهارِ حركاتِ الإعرابِ في أواخرِ الألفاظِ في الأمثلةِ التعليميّة.

وممّا يبدو مَلْمحًا غالبًا ما نجدهُ في الوقفِ على المنوّنِ المنصوبِ ، أو على الأسماءِ المنقوصةِ والمقصورةِ ، أمّا المنوّنُ المنصوبُ فالأصلُ فيه أنْ يوقفَ عليه بالألفِ ، فإذا وقفنا على التنوينِ في مثلِ : رأيت طالبًا ، أو زيدًا ، أو رشأً أو شاءً أو قاضيًا – وقفنا هكذا: رأيتُ طالبا أو زيدا أو [رشأا، أو شاءا][٥٨] أو قاضيا، ولهذا السببِ كانت زيادةُ الألفِ في الرسمِ ، ما لم يكن الاسمُ مختومًا بهمزةٍ مسبوقةٍ بألفٍ ، أو مرسومةٍ على ألفٍ ، فالألفُ -عندئذٍ- لا تضافُ . ولا يجوزُ في ذلك كلِّه المجيءُ بالتنوينِ الذي يُنطقُ بصوتِ النونِ ، وهذا الوصفُ ثابتٌ عندَ القدماءِ جميعا[٥٨].

بَيْدَ أنّ أبناءَ العربيّةِ ، الآنَ ، يتجنّبون ذاك الصوابَ ، ويُؤْخذون بميلٍ جانحٍ إلى التشدّقِ بإظهارِ التنوينِ فاقعًا جليًّا ، أمّا الذين يسكّنون في أحاديثهم الفصيحةِ فإنّهم يلجأون إلى التسكين لعدمِ المقدرةِ على تمييزِ موقعِ الكلمةِ من الإعرابِ ، فإذا عرفوا إعرابَها ارتدّوا إلى إظهارِ تنوينها، ويبدو أنّ المبالغةَ في ذلك جاءت بسببِ زيادةِ الألفِ في الرسمِ، وزادَ الأمرَ سوءًا أنّ الألفَ تضافُ في المطبعةِ العربيّةِ قبلَ التنوينِ، أو يوضَعُ التنوينُ فوقها ، هكذا " خالداً"، والأصلُ فيه أنْ يُرسمَ على الحرفِ الأخيرِ ، وأنْ ترسمَ الألفُ وحدَها ، هكذا "خالدًا".

أمّا الأسماءُ المنقوصةُ فالأصلُ أنْ يكونَ الوقفُ ، على غيرِ المعرّفِ وغيرِ المضافِ ، بحذفِ الياءِ في حالتي الجرِّ والرفعِ ، وببداهةٍ ، يقتضي ذلك حذفَ تنوينِ التمكينِ من المنصرفِ ، وتنوينِ العوضِ من الممنوعِ من الصرفِ ، من هذه الأسماءِ ، وذلك نحو : هذا قاضْ ، ومررت بقاضْ ، وهذا غازْ ومررت بغازْ ، وفي وادْ ، وبغواشْ ، وبملاهْ ، وبنوادْ ، .. فهذا هوالكلامُ

الجيِّدُ الكثيرُ ، كما يصفُ سيبويه ، وهو يشيرُ إلى أنّ يُونُسَ وأبا الخطابِ الأَخْفَشَ قــد رويـا أنّ للعربِ لهجةً تُثبتُ الياء، فيقولون: هذا غازي، وبغازي[٦٠].

ولأنّه يوقفُ على تلكم الأسماءِ بالتسكينِ ، فقد حُذفتِ الياءُ من الرسمِ في الوصلِ، ما لم تكن الكلمةُ مضافةً أو معرّفةً بـ " ألْ" ؛ لأنّ المعرّف يوقفُ عليه بالياءِ ، نحو : القاضي، ولا يوقـفُ على المضافِ وحدَه.

ولكنّ هذه الأسماءَ تتعرّضُ ، في زماننا ، للونينِ من الاضطرابِ ؛ يقعُ الأوّلُ فـي إثبـاتِ المتعلّمين الياءَ ، حيثُ ينبغي حذفُها ، ومَنْ رَسَمَها ، أو وَجَدَها مرسومةً ؛ خطأً، قرأهـا بإثبـاتِ الياءِ، والاضطرابُ الآخرُ أوسعُ من سابقِهِ انتشاراً ، يمتدُّ إلى ألسنةِ المتخصّصين ، وهو يتمثّـلُ في نطقِ المنقوصِ منوّنًا ، فيقولون: مررت بقاضٍ [بقاضِنْ] وجاء قاضٍ [قاضِنْ]، وليس منـهم من يحذفُ هذا التنوينَ إلاّ أعادَ الياءَ ، ومن العناءِ بمكانٍ أنْ تتصيّدَ من يقفُ عليها وقوفًا سـليمًا؛ بحذفِ الياءِ وحذفِ التنوين.

ومثلُ هذا وقوفُهم على الأسماءِ المقصورةِ المصروفةِ ، في حالةِ تنكيرِها، فالأصلُ فيـها أنْ يوقفَ عليها ، في الحالاتِ الإعرابيّةِ الثلاثِ ، بالألفِ ، نحوُ: فتى وعصا، ومثنّى ، ومُعَلّـى ... . ولا خلافَ في هذا ، ولا تعدّدَ[٦١]، ولكنّ جمهرةً من الناسِ غالبةً تتكلّفُ إظهار التنوينِ فيقولـون : فتىً [فَتَن] ، ومُعَلّى [مُعَلَّنْ] في حالةِ الوقف.

خامسًا: أسماءُ الإشارةِ وتعميمُ الخطاب

قد تلحقُ أسماءَ الإشارةِ كافٌ دالّةٌ على الخطابِ ، والأصـلُ فيـها أن تكـونَ علـى وَفْـقِ المخاطَبِ ؛ تذكيرًا أو تأنيثًا ، وإفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا ، ولا علاقةَ للمشارِ إليه بهذا الضبط .

وهذا حكمٌ بَيِّنٌ في التراثِ النحويِّ كلِّه ، غيرُ محتاجٍ لاسـتقصاءِ مقولاتِـهم المطوّلـةِ[٦٢]؛ فالأصلُ أنْ نقولَ : يا محمّدُ ، تلكَ غايتُكَ ، ويا هندُ ، تلكِ غايتُكِ ، ويا رجالُ ، تلكم غايتُكم، ويـا

سادسًا: أثرُ النطق على الإملاءِ

وهذا أَثرٌ واسعٌ، يشهدُ له ما أشرنا إليه في مُستهلِّ الدراسةِ ، ممّا أعرضنا عنه، ولست قاصدًا أنْ أَستقصيَ الألفاظَ التي يقعُ خطأٌ في كتابتها ، بتبديلِ بعضِ أصواتها ،كما هي الحالُ في ذوبانِ لامِ التعريفِ في الأصواتِ الشمسيّةِ ، أو حذفِ همزةِ الوصلِ المسبوقةِ بمتحركٍ من مثل "بعتماد" بدلاً من "باعتماد". أو في الخلطِ بينَ التاءِ المبسوطةِ والمربوطةِ في مثلِ "سعات ودعات وغزات " بدلاً من " سعاة ودعاة وغزاة"، وضدّه في مثلِ "تقاة" بدلاً من "تقات" . وأبعدُ من ذلك ما يقعُ في كتابةِ التنوينِ نونًا في مثل "زيدن " و"رجلن" بدلاً من "زيدٌ" و "رجلٌ".

سأتوقَّفُ عندَ ما يدخلُ في بابِ الظواهرِ الجامعةِ ، وبدءًا فإنّ هذا الأثرَ محدودُ الانتشارِ ، يكادُ ينحصرُ في بعضِ طبقاتِ المثقّفين ، وهو، في الغالبِ، لا يتسرّبُ إلى كتاباتِ المتخصّصين، ومن ذلك:

١. زيادةُ "ياءٍ" بعدَ تاءِ المخاطبةِ التي تلتصقُ بضميرِ المفعوليّةِ ، نحوُ: كتبتيه ، ودرستيه، وأعطيتيه ، ومنحتيهم، ورأيتيها، و....، وهذا الخللُ طاغٍ في ترجماتِ التلفزة ، ويبدو أنّه جاءَ من تأثّرِ أَهلِه باللغةِ العاميّةِ ، التي تعمِدُ إلى مَطِّ كسرةِ التاءِ ، مبالغةً في تمييزِ المؤنّث.

وهم يلحقون " ياءً" بعد كافِ المخاطبةِ ، نحو: كتابكي ، وعيونكي، وأكرمكي، و...، غيرَ أنّ هذا أقلُّ من سابقهِ ، وهو غالبٌ عندَ أولئك المثقّفين الذين نشأوا في بيئة قرويّةٍ يشيعُ فيها تمييزُ كافِ التأنيثِ بكسرها المديدِ ، فيقولون في عاميّتهم :" اكْتابكي" ،وقلّما وقعَ هذا الخللُ في كتابةِ مَنْ تُميِّزُ عاميّتُه التأنيثَ بكسرِ ما قبلَ الكافِ، ممّن: يقولون "اكْتابِكْ" .

ومن المفارقةِ أنْ نجدَ لمثلِ هذه الأخطاءِ الصارخةِ مستندًا من التراثِ اللهجيِّ عندَ العربِ ، قال سيبويه :" واعلم أنّ ناسًا من العربِ يُلحقون الكافَ، التي هي علامةُ الإضمارِ ، إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمارِ ،ألفًا في التذكيرِ ، وياءً في التأنيثِ ؛ لأنّه أشدُّ توكيدًا في الفصلِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ .... وذلك قولك : أُعطيكيها، وأُعطيكيه للمؤنّثِ ، ... وحدّثني الخليلُ أنّ ناسًا يقولون:

"ضربْتيهِ"، فيلحقون الياءَ ، وهي قليلةٌ"[٦٤] ، وأمّا الألفُ ، التي أشار إلى أنّها تلحقُ مَعَ المذكــرِ ، فلا وجودَ لها عندنا.

٢. حذفُ الياءِ، وينحصرُ هذا الأثرُ في معتلِّ الآخرِ من الأفعالِ التي تُسندُ إلى "ياءِ المخاطبــةِ" فيكتبون ؛ خطأً ، في حالةِ الجزمِ أو الأمرِ " يا هندُ ، لم ترمِ ، وارمِ ، ولم تقضِ واقــضِ ، ولم تُعطِ وأعطِ، ...." مبالغةً منهم في الامتثالِ لقاعدةِ جزمِ الأفعالِ المعتلّةِ ، وتعميمًــا لــها، دونَ النظرِ إلى فوارقِ الإسنادِ أو الخطاب.

ويتسلّطُ هذا القياسُ المغلوطُ على حالةِ النصبِ ، وإنْ كان الخطأُ لا يظهرُ إلاّ في النطــق، فإذا توقّفَ مَنْ تمكّنَ منهم من قاعدةِ نصبِ المعتلِّ ليقرأَ "أنتِ لن ترمــي ، وأنْ تقضــي ، وكــي تعطي...." أظهرَ الفتحةَ بعد الياءِ ، لأنّها تشبه ، لديه، هي لن ترميَ ، وأنتَ لن تقضيَ .

ولربّما جاءَ ذلك لأنّ الأساتذةَ يتشدّدون في توجيه طرائق جزمِ المعتــلاّتِ ، ثُــمَّ يعــالجون الأفعالَ الخمسةَ بأمثلةٍ مأخوذةٍ من الأفعالِ الصحيحةِ ، ثُمَّ هم يعالجونَ ذلك في بــابين منفصليــن؛ معالجةً صمّاءَ تُعاينُ الألفاظَ المفردةَ معزولةً عن سياقاتها ، فإذا جاء المتعلّمُ إلى صيغــةِ معتــلٍّ مُسندٍ إلى ياءِ المخاطبةِ جزمها مرّتين ؛ مرّةً بحذفِ نونِ الإعرابِ ، ومرّةً بحذفِ ياءِ المخاطبــةِ ، ظنًّا منه أنّها لامُ الفعلِ ،ثُمَّ صنعَ مثلَ ذلك في حالةِ النصبِ .

وممّا يزيدُ من هذا التوهّمِ أنّ تلكم الصيغَ تشتركُ مَعَ المســندِ إلــى الغــائبِ أو الغائبــةِ أو المخاطبةِ في النطقِ ، فنطقُ المجزومِ من ذلك كلِّه متّحدٌ في الوقفِ والوصلِ على السواء.

وفضلاً على ذلك، فإنّ صيغةَ الإسنادِ إلى المخاطبةِ قليلةُ الاستعمالِ ، ولذلك لــم نجــد هــذا الخللَ يمتدُّ إلى " واوِ الجماعةِ" مَعَ معتلِّ اللامِ ، مَعَ أنّه يتّحدُ في النطقِ ، بعدَ جزمِه ، مَعَ المســندِ إلى المفردِ ، في الوقفِ والوصلِ على السواءِ ، فإذا أحكموا قاعدةَ الجزمِ كتبوا : أنتَ لــم تــدعُ ، وأنتم لم تدعوا ، وهو لم يدعُ ، وهم لم يدعوا ... ولا خطأَ إلاّ إذا وُجِدَ قصورٌ فــي الفــهم، أمّــا الخطأُ الذي أشرنا إليه، فهو بسببِ تمكّنِ القاعدةِ والتشدّدِ في تطبيقها ، مسحوبةً على ما يقاربها ، وليس منها .

٣. الألفُ الفارقةُ " ألفُ الفصلِ"، ويُحملُ على التوهّمِ، في ضوءِ تشدُّدِنا المعاصرِ، ما نلحظُه من إضافةِ الألفِ الفارقةِ بعدَ واوِ جمعِ المذكّرِ السالمِ المضافِ ، نحو: معلّموا زيدٍ ، ومسلموا فلسطين، و ....، أو بعدَ الواوِ التي هي لامُ فعلٍ مسندٍ إلى مفردٍ ، أو جماعةِ المتكلّمين ، نحو : يرجوا ، وتدعوا ، ويدنوا، و...، وتكثرُ بعدَ فعلِ المتكلّمين ، نرجوا ، وندعوا ، ونسموا ، ونغزوا؛ لأنّ التباسَها بصيغةِ المسندِ إلى الواوِ تزدادُ . ويتشدّدُ الأساتذةُ في صدِّ ذلك وردّه ، ويتمادى الطلبةُ في تثبيتِه ومدّه.

ويبدو أنّ هذا التشدّدَ قد مرّ بمراحلَ من الترددِ بين الحذفِ والإثباتِ ، حتّى وصلَ إلى ذروتِه هذه؛ ذلك أنّ الألفَ الفارقةَ جاءت مثبتةً في القرآنِ ، في مواطنَ كثيرةٍ ، بعدَ واوِ الجمعِ ، أو بعد لامِ المعتلِّ(٦٥)، وكان الكوفيّون يأخذون بمثلِ هذا"(٦٦).

وكانت ترسمُ بعدَ لامِ المعتلِّ حتّى عهدِ ابنِ قتيبةَ ، وكان إثباتُها هو الأصلَ ، ولكنّ بعضَ الناسِ ، في عهده، بدأ يميلُ إلى حذفِها عندَما تقعُ بعدَ لامِ الفعلِ ، أشارَ ابنُ قتيبةَ إلى علّةِ إلحاقِها بعدَ " ردّوا وكفروا"، ثُمَّ قال:" وتزادُ ألفُ الفصلِ أيضًا بعدَ الواوِ في مثلِ " يغزوا ويدعوا" ، وليست واوَ جمعٍ ، ورأى بعضُ كتابِ زمانِنا ألاّ تَلحقَ بها الألفُ في مثلِ هذه الحروفِ ، فكتبوا:" هو يرجو" بلا ألفٍ، و"أنا أدعو" كذلك ... وقد ذهبوا مذهبًا ، غيرَ أنّ متقدّمي الكتابِ لم يزالوا على ما أنبأتك من إلحاقِ ألفِ الفصلِ بهذه الواواتِ كلِّها ، ليكون الحكمُ في كلِّ موضعٍ واحدا"(٦٧).

وجليٌّ أنّ رأيَ " بَعْضِ كتابِ زمانِ ابنِ قتيبةَ" ، ممّن " ذهبوا مذهبًا " مخالفًا أهلَ عصرِهم – أصبحَ لدينا قاعدةً راسخة.

وقد وجدتُ بعضَ دارسي زمانِنا يدعو إلى وجوبِ إسقاطِها مطلقًا ، قال عبدُ الفتاح الزين:"... من هنا ، نرى أن لا فائدةَ من رسمِ الألفِ الفارقةِ في كتابةِ نصوصِ العربيّةِ كافةً ، وندعو، بالتالي، إلى حذفِها لغيابِ صوتٍ يقابلها ذي وظيفةٍ دلاليّةٍ معيّنة"(٦٨).

وليس مماحكةً أنْ نُشيرَ إلى أنّ الناسَ لا يخطئون في إلحاقها بعدَ واوِ الجماعةِ، وقلّما وقعَ في ذلك خللٌ ، وإنّما يخطئون في إلحاقها بعدَ واوِ الفعلِ أو واوِ الجمعِ ؛ ولذا فلا ضرورةَ لدعوةِ

حذفها، وأظنُّ أنّ إثباتَها بعدَ واوِ الجماعةِ لا يضيرُ . أم هل يُتقبّلُ أن نُلْمِحَ إلـى إمكـانِ إطـلاقِ إلحاقِها، لتلحقَ بعد واوِ الجمعِ وواوِ الفعلِ ؟ وبذلك لا ننشغلُ بالتمييزِ بين ما تلحقُهُ وما لا تلحقُه، ولكن ، ليس ممّا يُستحسنُ أنْ يُؤخذَ بهذا الاقتراحِ ، أو بسابقه المناقضِ ، دون تمحيص.

خاتمـــــة

إنَّ حرصَنا على إكسابِ العربيّةِ للناشئةِ ينبغي أنْ يظلَّ موصولاً بسـلامةِ أدائـها، واتسـاقِ إملائها، ولعلَّ بعضَ ما يُرتجى من هذه الدراسةِ أنْ تكون مُسعفةً على مثلِ ذلـك ، وإنْ أَكُ قـد عَرضْتُ لجملةٍ من الإشكالاتِ في هذا السياقِ فإنّه لا يُشكُّ أنَّ ثَمَّ غيرَها من مواطنِ اللَّبْسِ .

وقد يكونُ ضبطُ البنيةِ الداخليّةِ للصيغِ المفـردةِ مـن أظـهرِ هـذه المواطـنِ ، وأكثرِهـا سيرورةً(٦٩)، ولكنَّ صوابَ هذا الضبطِ منكشفٌ في معاجمِ اللغةِ ، في غـالبِ الأحيـانِ ، وهـو؛ لذلك، لا يحتاجُ إلى درسٍ وإقناعٍ بمقدارِ ما يحتاجُ إلى تدقيقٍ واستقصاءٍ ،ولعلَّ قسمًا منه كبيرًا قـد جُمِع لدى المؤلّفين في اللحنِ والأخطاءِ الشائعةِ قديمًا وحديثًا .

وعندي أنّ التنبيهَ النظريَّ لمثلِ هذا الضبطِ بقي غير فاعلٍ ، ولم تمتدّ آثارُه إلاّ لنفـر مـن المتخصّصين، وهؤلاءِ لا يستثمرونه إلاّ في مواقعَ عارضةٍ ليست بالمطّردةِ ، ولـن يصبـح ذاك مثمرًا ، لدى المتعلّمين، الذين يكتسبون جلَّ لغتِهم من المكتوبِ - إلاّ إذا التزمنـا ضبـطَ هـذه المفرداتِ دون تراخٍ.

الهوامش

(١) يُنظر : عبدالله ربيع محمود: من مشكلاتنا الصوتيّةِ في نطقِ العربيّةِ الفصحى وتعليمها: ٢٤٧، وما بعدهـا ، فقد عرضَ لجوانبَ من تشويهِ الأصواتِ المفردةِ في النطق ، ثُمَّ دعا إلى استقصاءِ هذه الظواهرِ فـي بيئـاتٍ لهجيّةٍ متفرّقةٍ. ولكنّه لم يتناولِ انعكاسَ ذلك على الرسمِ.

(٢) يُنظر: محمود إسماعيل صيني : الكتابةُ العربيّةُ وأثرُها في تكوينِ العاداتِ اللغويّةِ السليمةِ: ٢١٧، وجودت نور الدين: بحثٌ في تطويرِ الكتابةِ العربيّةِ :٧٣-٧٦ ، فثَمَّ عرضٌ لتلكم الآراء، ونقدٌ لها.

(٣) إميل يعقوب: الخطُّ العربيُّ ، نشأته ، تطورُه ، مشكلاتُه ، دعواتُ إصلاحه:٩٨.

(٤) نقلاً عن إميل يعقوب: الخطُّ العربيُّ: ١٠٠.

(٥) إنّ إعادةَ النظرِ في قضايا الإملاءِ العربيِّ ينبغي ألاّ تُحْمَلَ على منهجِ الانتقالِ إلى الضدِّ ، بأنْ نتركَ كذا إلى كذا ، ويَحسنُ أنْ تُؤخذَ بشيءٍ من تَسَمُّحٍ وحملٍ على السَّعَةِ؛ فقد رأى محمّد أبو الفتوح شريف أنّــه لا يجــوزُ أن نكتبَ :" السموأل وجاؤوا وباؤوا" ؛ لأنّ هذا خطأٌ ، وصوابُه :" السموءل وجاءوا وباءوا". ولا يجوزُ أنْ نكتــبَ :" يؤول ورؤوس وفؤوس وكؤوس ومسؤول"، والصوابُ :" يئول ورءوس وفئوس وكئوس ومسئول"؛ "حيثُ لم يعد الذوقُ الحديثُ [عندَه] يقبلُ تواليَ واوين"، ورأى أنّه لا يجوزُ أنْ نكتبَ:" يابنَ فلانٍ ، ويا أيُّــها النــاسُ" ، وأوجبَ " يابنَ فلانٍ، ويأيُّها الناسُ" [يُنظر هذا كلُّه في كتابه : من الأخطاء الشائعةِ في النحوِ والصرفِ واللغةِ : ٢٠١-٢٠٤].

وكان يحسنُ أنْ يَحْمِلَ ما سبقَ كلَّه على الاستحسانِ وَحَسْبُ ، وألاّ يَعْمِدَ إلى الحكمِ بالخطأ مُستندًا إلــى ذوقِه ، فكلُّ ما خطّأه – ممّا جئنا به – ليس خطأً بحالٍ من الأحوالِ ، بل هو الصوابُ الذي لا يجوزُ غيرُه عند محمّد علي سلطاني [يُنظر : قواعدُ مقترحةٌ لتوحيدِ الكتابة العربيّةِ: ١٤-١٦]. وكان الصوليُّ قد قال عن بعض ما سبق :" ويا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الناس ، تكتبُ بالألفِ، وذلك هو الوجهُ" [أدبُ الكُتّاب: ٢٦٣].

ومثلُ هذا ، تشدّدًا وتضييقًا ، صُنْعُ محمد علي سلطاني في مقترحاتِهِ ، فقد أقامَها على أنّ ما جاء به هو الصوابُ ، وما كان سائدًا عَدَّه خطأً ؛ ولذلك خطّأ " هذا ولكن وذلك "، وأوجبَ إعادةَ الألفِ هكـــذا: "هــاذا وذالك ولاكن " [المرجع السابق: ٢٦]، وكان عبد العليم إبراهيم قد اقترحَ مثلَ هذا [الإملاءُ والــترقيمُ :١١٤]، غيرَ أنّه لم يتشدَّد، وخَطّأ سلطاني وصلَ " ثلاثِمائةٍ"، و....، و"تسعِمائةٍ" وأوجبَ الفصلَ؛ ثلاث مائةٍ وتسع مائــةٍ [المرجع السابق: ٢٧].

وفي هذا النهجِ تضييقٌ على أبناءِ العربيّةِ شديدٌ ، وخيرٌ منه أنْ نتثبّتَ ممّا نجيزُ ، وأنْ نجعلَه وجهًا جائزًا مسايرًا للموجودِ ، ومثلُ هذا التعدّدِ مألوفٌ مُتقبّلٌ في تاريخِ العربيّةِ ، ونشهدُ نماذجَ كثيرةً منه الآنَ، نحـــو :" يقرأون ويقرءون ويقرؤونَ" وبابها ، و "هيئة وهيأة" وبابها ، و"مائة ومئة"، و ......، وليـــس بـــالضرورة أنْ يكونَ أحدُهما خطأً ليكونَ الآخرُ صحيحًا.

(٦) بدلالةِ بعضِ ما جاءَ في رسمِ القرآنِ خارجًا على أصولِ الرسمِ، فرسمُه ثابتٌ وأداؤه سليمٌ،أمّا رأيُ العلماءِ فيــه فسنعودُ إليه في الحاشيةِ الثامنةَ عشرةَ.

(٧) نهادُ الموسى : اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها: ١٤

(٨) يُنظر: إميل يعقوب : الخطُّ العربيُّ :٦٠،وما بعدها ؛ فقد عرضَ لشيءٍ من ذلك

(٩) محمود إسماعيل صيني: الكتابةُ العربيّةُ : ٢٢١،٢٢٧.

(١٠) ابنُ جنّي: سرُّ صناعةِ الإعراب :١ : ٤٤

(١١) ابنُ خلدونٍ : المقدّمةُ :٣٨٦.

(١٢) يرى أحمد قاسم عبدالرحمن ــ غيرَ مُصيب ــ أنّه لا ضرورةَ لألفِ النصب؛ قال:" يظهرُ لنا الخطأُ الشائعُ في كتابةِ "رجلً"، لقد جرت العادةُ عند كتابةِ الفتحتين إضافةَ حرفِ "الألفِ" إلى الحرف الأخير من الكلمة، فبـدل "رأيت رجلً" نحن نكتبُ حالياً :"رأيت رجلاً" ،بينما لا نضيفُ حرفَ "الياء" مثلاً إلى الحرف الأخير من الكلمةِ في حالةِ تنوينها بالكسرتين من مثل:" مررت برجلٍي" ...." ، ثُمَّ قال :" أقترحُ إلغاءَ الألفِ المضافةِ إلى الحرف الأخير في الكلماتِ التي تنوّنُ بالفتحتين" [يُنظر : رأيٌ في كتابةِ تنوين أواخر الكلمات بالفتحتين: ١٤١-١٤٢]، وهذا اقتراحُ من لم يسمع بشيءٍ من قضايا الرسم، واختلاف اللّهَجَات في طرائق الوقف.

(١٣) يُنظر: ابنُ قتيبة : أدبُ الكاتب : ٢١٠-٢١٣،والصوليُّ : أدبُ الكُتّاب:٢٥٩-٢٦١.

(١٤) يُنظر: عبدالسلامِ هارون : قواعدُ الإملاء: ١٣-٢٢ ، وعبدالعليـم إبراهيـم: الإمـلاءُ والترقيمُ :٣٩-٤٧، و ١٠٤-١١٢.

(١٥) يُنظرُ : عبدالسلامِ هارون ، قواعدُ الإملاءِ : ٣٣-٣٤ ، وعباس حسن : النحوُ الوافي، ٤: ١٨٢، وعبدالعليـم إبراهيم : الإملاءُ والترقيمُ : ٦٥؛ فثمّ تصريحٌ باختلافات القدماء . وتُبينُ الموازنـةُ بينـهم عـن اختلافـات المحدثين.

(١٦) يُنظرُ : عبدالعليم إبراهيم : الإملاءُ والترقيمُ : ١١٢. وإميل يعقوب : الخطُّ العربيُّ : ١٤، ١٠٤-١٠٥.

(١٧) الصوليُّ : أدَبُ الكُتّاب: ٢٥٦-٢٥٧، ويُنظر : ابنُ قتيبةَ : أدَبُ الكاتِب : ١٩٠-١٩٤.

(١٨) محمّد علي سلطاني : قواعدُ مقترحةٌ لتوحيدِ الكتابةِ العربيّةِ : ٢٦-٢٧.

(١٩) يُنظر: حسن حمزة : ألفُ الفصلِ : ٤١-٤٩.

(٢٠) يرى ابنُ خلدونِ أنّ العربَ في بدايةِ عهدِهِم ، لم يكونوا مجيدي الخطِّ ، واستدلَّ على ذلك بقوله :" وانظر مـا وقعَ لأجلِ ذلك في رسمِهِم المصحفَ ، حيثُ رسمهُ الصحابةُ بخطوطِهِم ، وكانت غيرَ مستحكمةٍ في الإجـادةِ ، فخالفَ الكثيرُ من رسومِهِم ما اقتضته أقيسةُ رسومِ صناعةِ الخطِّ عندَ أهلها ، ثُمَّ اقتفى التابعون مـن السـلفِ رسمَهم فيها تبرّكًا ، .. ولا تلتفتنَ في ذلك إلى ما يزعمه بعضُ المغفّلين من أنّهم كانوا محكمين لصناعةِ الخطِّ، وأنّ ما يُتخيّلُ من مخالفةِ خطوطِهِم لأصولِ الرسمِ ليس كما يُتخيّلُ ، بل لكلّها وجهٌ . ويقولون في مثلِ زيـادةِ الألفِ في " لا أذبحنّه" : إنّه تنبيهٌ على أنّ الذبح لم يقع ، وفي زيادةِ الياءِ في " بأييدٍ " إنّه تنبيهٌ على كمالِ القدرةِ الربّانيّة ، وأمثالِ ذلك ممّا لا أصل له إلاّ التحكّمُ المحضُ" [المقدّمة : ٣٨٨، ويُنظر : ٤٠٨]. وكان الفراءُ قـد رأى أنّ شيئًا من ذلك كان بسببِ سوءِ هجاءِ الأوّلين [يُنظر :معاني القرآن :١ : ٤٣٩] و قد حصر أبو عمروٍ الداني جملةً من الألفاظِ المقصودة -ههنا- وذهب يتلمّسُ تأويلَ رسمِها وتوجيهَهُ [يُنظر: المحكمُ فـي نقـطِ المصاحفِ: ١٧٤-١٨٠] ، ويرى عبدالعزيز عبدالفتاح أنّه "لا يسوغُ لنا أن نفسّرَ ما لم نفهم علتَه من الرسـمِ العثمانيِّ بجهلِ الصحابةِ وعدمِ إتقانهم للكتابةِ" [يُنظر: الرسمُ العثماني: ٤٣١] غيرَ أنّ ذلك "الجهلَ" لا يضيرُهم ولا ينتقصُ من أقدارِهم ، ولا يضيرُ القرآنَ البتّة، وإلاّ لكان الرسمُ القرآنيُّ توقيفيًّا ، ولا يُشكُّ في أنّه تواضـعٌ [يُنظر :عبدالفتاح الزين : في رسمِ القرآنِ: ١٣٧]

(٢١) ابنُ قتيبةَ: أدبُ الكاتب: ١٨٢.

(٢٢) تُنظرُ الأبياتُ في : الصوليّ : أدبُ الكتّاب : ٨١ ، ولذلك أرى أنّه لا يحسنُ أنْ يُعتَدَّ بقضيةِ خَشْيةِ اللبْسِ في الرسمِ ، لأنَّ السياقَ يوجِّهه، ويمكنُ التحكّمُ فيه عن طريق الضبطِ ، وهو متقبّلٌ في صيغٍ كثيرةٍ تتّحدُ حركاتُها وسكناتُها ، نحوُ :مُحْتَلٍّ ، ومختارٍ ، ومَعيشةٍ و..... وقد ذهبَ إلى مثلِ هذا عبدالعليم إبراهيم : الإملاء والترقيم: ١١٤

(٢٣) ابنُ قتيبةَ : أدبُ الكاتب : ١٨٤-١٨٥

(٢٤) الصوليُّ : أدبُ الكُتّاب : ٢٥٥

(٢٥) الصوليُّ: أدبُ الكُتّاب : ٢٥٥

(٢٦) سرّ صناعةِ الإعراب ، ٢: ٥٢٨ ، فقد أشارَ إلى هؤلاءِ ، ودحضَ رأيهم.

(**) - الرموزُ الصوتيَّةُ المستخدمةُ متداولةٌ متعارفةٌ ، ولا ضرورةَ لإفرادها بثَبَتٍ خاصٍّ ، ولكن يجبُ أنْ أشيرَ إلى أنّه قد تعذّرَ رسمُ بعضِ الأصواتِ ، وقد طبعت بصورةٍ تقريبيّةٍ كالآتي:الهمزةُ رسمت "'" بصورةِ الفصلةِ المقلوبةِ ، والعينُ " ' " بصورةِ الفصلةِ ، والقافُ رسمت " q"، وتعذّرَ وضعُ نقطةٍ تحتَ "t" الدالّةِ على الطاءِ العربيّةِ ، وتحتَ " d" الدالّةِ على الضادِ العربيّةِ ، كما تعذّرَ وضعُ شرطةٍ تحتَ "g" الدالّةِ على الغينِ العربيّةِ ، وآملُ أنْ يكونَ السياقُ دالاًّ على ذلك.

(٢٧) ابنُ كمال باشا: كتابُ التنبيهِ على غلطِ الجاهلِ والنبيهِ : ٢٦٦-٢٦٧

(٢٨) عبدالعليم إبراهيم : الإملاءُ والترقيمُ : ١١٣، و محمّد علي سلطاني: قواعدُ مقترحةٌ: ٢٥-٢٦

(٢٩) ابنُ قتيبةَ : أُدبُ الكاتب : ١٩٩

(٣٠) ابنُ هشامٍ اللخميُّ : المدخلُ إلى تقويمِ اللسانِ : القسمُ الخامسُ :٩١

(٣١) يُنظر : عبدالعليم إبراهيم : الإملاءُ والترقيمُ : ١١٤، ومحمّد علي سلطاني: قواعدُ مقترحةٌ : ٢٨

(٣٢) الصوليّ : أدَبُ الكُتّاب: ٢٦٣

(٣٣) ابنُ قتيبةَ: أَدبُ الكاتب : ٢٠١ ، ويُنظر : الصوليّ : أدبُ الكتّاب :٢٥٩.

(٣٤) يُنظرُ : عباس حسن : النحو الوافي ٤: ٥١٨ ؛ الحاشية.

(٣٥) ابنُ قتيبةَ : أدبُ الكاتب: ٢٠١ ، ويُنظر : الصوليّ : أدبُ الكتّاب : ٢٦٣.

(٣٦) محمّد علي سلطاني : قواعدُ مقترحةٌ : ٣٣ ، ورُسِمت " ذالك"كذلك لأنّ الكاتبَ يرسمها باطّرادٍ ، بناءً على مقترحاته.

(٣٧) يُنظر : عبد العليم إبراهيم: الإملاءُ والترقيمُ : ١١٤

(٣٨) يُنظر : سيبويه : الكتابُ: ٤: ١٦١، وما بعدها ، وابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ : ٩: ٤٥-٤٧

(٣٩) ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ: ٩: ٤٦.

(٤٠) يُنظر :عبدالسلام هارون: قواعدُ الإملاءِ : ٦٥ ، والمعجم الوسيطُ :" ثمّ"

(٤١) سيبويه: الكتاب: ٤: ١٦١-١٦٢.

(٤٢) يُنظر : حسن حمزة : ألفُ الفصل : ٣١

(٤٣) يُنظر : محمّد ربّاع: النظامُ المقطعيُّ وهمزةُ الوصلِ في العربيّةِ: ٥٦ ، ٦٢-٦٣

(٤٤) ابن يعيش : شرحُ المفصّلِ : ٩: ١٢٣.

(٤٥) الآيات ، على الترتيب : "الصافات" : ١٣، و"ص" : ٦١ و"القمر": ٢٧.

(٤٦) الآيات ، على الترتيب : "القصص" : ٥٩، و"المائدة": ١، و"الحج":٣٥

(٤٧) الآيات ، على الترتيب: "يوسُف" : ٢٥ ، و "الأعراف": ٢٢

(٤٨) أباحَ مَجْمَعُ اللغةِ العربيّةِ في القاهرةِ المدَّ خَشْيَةَ اللبسِ في مثلِ "مندوبو العراق " و"مندوبي الأردنِّ " يُنظرُ:عباس حسن : النحو الوافي ، ١: ١٥٩ و ٢: ١٨٠

(٤٩) تحسنُ الإشارةُ إلى أنّنا توصّلنا قبلاً إلى أنّه لا توجد في العربيةِ " حركةُ التخلّصِ من التقاءِ السواكن"، وأنّ هذه الحركةَ هي همزةُ الوصلِ ذاتُها [يُنظر: النظامُ المقطعيُّ وهمزةُ الوصلِ في العربيّةِ: ٧٨-٨٢] وكنّا قد عرضنا هناك لبعض ما نحن فيه ، ولكنْ ، باستنادٍ كُلّيٍّ للنظامِ المقطعيِّ في العربيّةِ

(٥٠) المبرِّدُ: المقتضب: ١ : ٨

(٥١) المبرِّدُ: المقتضب: ٢ : ٨٧

(٥٢) ابن يعيشَ : شرحُ المفصّلِ: ٩: ١٢٥

(٥٣) الحجرات :١١

(٥٤) ابنُ مجاهدٍ : كتابُ السبعةِ في القراءات :٦١٥

(٥٥) ثَمَّ إشكالٌ آخرُ في إسنادِ المعتلِّ الواويِّ إلى نونِ النسوةِ ، فيغلبُ أنْ يأتيَ ، خطأً ، بالياءِ ؛ فهناك مـــن يقــولُ ويكتبُ : أنتنّ تَغزين ، وتدنين، وتسمينَ....

(٥٦) يُنظر: نهادُ الموسى : في تاريخِ العربيّةِ : ٥٢

(٥٧) ونقيضُ ذلك مثلُه ، فحيثُما وقعتِ الضمّةُ الطويلةُ مُتبعةً بفتحةٍ انقلبت إلى نصفِ حركةٍ؛ "wa "، كمـــا فـــي " يدعو ولن يدعوَ" وبابها ، وكما في " يغزُوان" وبابها ، وحيثُما وقعتِ الكسرةُ الطويلةُ مُتبعةً بفتحةٍ انقلبت إلـــى نصفِ حركةٍ ؛" ya " كما في " يرمي ولن يرميَ" وبابها ، وكما في "يقضيان" وبابها ، وكمـــا فـــي الأســماء المنقوصةِ المنصوبةِ نحو :" قاضي " = رأيت قاضيًا ، وقاضيَهم ، وقاضيَ المدينة.

(٥٨) رُسِما كما ينطقان وَحَسْبُ .

(٥٩) يُنظر: سيبويه : الكتابُ: ٤: ١٦٦ ، وابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ:٩: ٦٩،وقد أشارَ ابنُ يعيشَ إلى لهجةٍ قليلـةٍ ، حكاها الأصمعيُّ ، كان أصحابُها يقولون : "رأيت زيدْ" في الوقف.

(٦٠) يُنظر: الكتابُ: ٤ :١٨٣ ، والصوليُّ: أدبُ الكُتّاب: ٢٦٤، وابـنُ يعيـشَ: شـــرحُ المفصّـلِ:٩ :٧٥

(٦١) يُنظر: ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ: ٩: ٧٧

(٦٢) يُنظر : ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّل :٣ : ١٣٤-١٣٥

(٦٣) ابنُ يعيش: شرحُ المفصّل : ٣ : ١٣٥.

(٦٤) سيبويه : الكتابُ : ٤: ٢٠٠

(٦٥) يُنظر : عبدالفتاح الزين : في رسمِ القرآنِ : ١٤١، وحسن حمزة: ألفُ الفصلِ: ٣٣-٣٩

(٦٦) يُنظر : حسن حمزة : ألفُ الفصلِ : ٤٢

(٦٧) ابنُ قتيبةَ: أدبُ الكاتبِ : ١٩٠

(٦٨) عبدالفتاح الزين : في رسمِ القرآنِ : ١٤٢

(٦٩) أمثلةُ ذلك تفوقُ الحصرَ ، ومنه : يشتُمُ ويصلُبُ ويفطُمُ وينحَتُ ويعمَدُ ... بدلاً من يشتِمُ ويصلِبُ ويفطِمُ وينحِتُ ويعمِدُ ، وضِعَةٌ وسِعَةٌ .. بدلاً من ضَعَةٍ وسَعَةٍ ، وحَلَقَةٌ ورَقَمٌ وصَلَبٌ وتجرُبةٌ وعَيانٌ وصَمّامٌ ...بدلاً من حَلْقَةٍ ورَقْمٍ وصُلْبٍ وتجرِبةٍ وعِيانٍ وصِمامٍ .

ثبَتُ المراجعِ

١. أحمد قاسم عبدالرحمن : رأيٌ في كتابةِ تنوينِ أواخرِ الكلماتِ بالفتحتين ، اللسان العربي، ع.(٢٤) -١٩٨٥

٢. إميل يعقوب :الخطُّ العربيُّ ، نشأتُه ، تطورُه ، مشكلاتُه ، دَعَواتُ إصلاحِه ،جروس برس-طرابلس -لبنان ، الطبعةُ الأولى - ١٩٨٦

٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: سرُّ صناعةِ الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٣

٤. جودت نور الدين : بحثٌ في تطويرِ الكتابةِ العربيّةِ ، اللسان العربي، ع. (١١) - ١٩٧٤

٥. حسن حمزة : ألفُ الفصلِ ، حوليّاتُ الجامعةِ التونسيّةِ ، ع. (٣٢) - ١٩٩١

٦. ابن خلدون ، عبدالرحمن : المقدّمة ، تحقيق درويش الجويدي ، المكتبة العصريّة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٦

٧. الداني ، أبو عمرو : المحكَمُ في نقطِ المصاحفِ ، تحقيق عزة حسن ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثانية - ١٩٨٦

٨. سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب - بيروت

٩. الصوليّ ، أبو بكر : أَدَبُ الكُتّاب ، شرح وتعليق أحمد حسن بَسَج ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطبعة الأولى- ١٩٩٤

١٠. عباس حسن: النحوُ الوافي ، دار المعارفِ ، الطبعةُ التاسعة

١١. عبدالسلام هارون: قواعدُ الإملاءِ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، ١٩٨٥

١٢. عبدالعزيز عبدالفتاح قاري: الرسمُ العثمانيّ ، مجلةُ كليّةِ اللغةِ العربيةِ، جامعةُ الإمام محمدِ بْنِ سعودٍ الإسلاميّةُ ، العدد الرابع – ١٩٧٤

١٣. عبدالعليم إبراهيم : الإملاءُ والترقيمُ في الكتابةِ العربيّة ، مكتبة التوحيد

١٤. عبدالفتاح الزين : في رسمِ القرآنِ ، الفكر العربي المعاصر ، مركز الإنماء القومي – بيروت، ع. (٣٨) آذار – ١٩٨٦

١٥. عبدالله ربيع محمود : من مشكلاتنا الصوتيّة في نطق العربيّةِ الفصحى وتعليمها، مجلّةُ كلّيّةِ اللغةِ العربيّةِ ، جامعةُ الإمامِ محمدِ بْنِ سعود الإسلاميّةُ ، العدد الثامن – ١٩٧٨

١٦. الفراء ، أبو زكريا : معاني القرآن ، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية – ١٩٨٣

١٧. ابن قتيبة ، أبو محمّدعبدالله بْنُ مسلم : أدبُ الكاتب ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الرابعة – ١٩٦٣

١٨. ابن كمال باشا : كتاب التنبيهِ على غلطِ الجاهلِ والنبيه، صحّحه وعلّق عليه رشيد عبدالرحمن العبيدي ، مجلّة المورد، المجلد التاسع ، العدد الرابع – ١٩٨١

١٩. المبرّد ، أبو العباس : المقتضب ، تحقيق : محمّد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب –بيروت

٢٠. ابن مجاهد : كتاب السبعةِ في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية

٢١. محمّد أبو الفتوح شريف : من الأخطاءِ الشائعةِ في النحوِ والصرفِ واللغة ، مكتبة الشباب –القاهرة ، الطبعة الأولى- ١٩٧٦

٢٢. محمّد علي ربّاع : النظامُ المقطعيُّ وهمزةُ الوصلِ في العربيّةِ ، حوليّة كلّيّةِ الإنسانياتِ والعلومِ الاجتماعيّة ، جامعة قطر ، العدد السابع عشر- ١٩٩٤

٢٣. محمّد علي سلطاني: قواعدُ مقترحةٌ لتوحيدِ الكتابةِ العربيّةِ ، دار الفكر - بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى - ١٩٩٥

٢٤. محمود إسماعيل صيني : الكتابةُ العربيّةُ وأثرُها في تكوينِ العاداتِ اللغويّةِ السليمةِ ، مجلّة كلّيّةِ الآدابِ بجامعةِ الرياضِ ، المجلد الرابع ، السنة الرابعة - ١٩٧٥-١٩٧٦

٢٥. نهاد الموسى:

أ. في تاريخِ العربيّةِ ؛ أبحاثٌ في الصورةِ التاريخيّة للنحو العربيِّ، ساعدت الجامعةُ الأردنّيّةُ على نشره ، ١٩٧٦

ب. اللغةُ العربيّةُ وأبناؤها؛ أبحاثٌ في قضيّةِ الخطأ وضعفِ الطلبةِ في اللّغةِ العربيّةِ ، مكتبة وسام - الأردنّ ، ١٩٩٠

٢٦. ابن هشام اللخميّ : المدخلُ إلى تقويمِ اللسانِ ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، نُشِرَ مجزّأً في مجلّة المورد ، بدءًا بالمجلّدِ العاشرِ - العدد الثاني - ١٩٨١ وانتهاءً بالمجلّدِ الحاديَ عشرَ - العدد الثالث - ١٩٨٢ ، وفي هذا الأخيرِ جاء الجزءُ الخامسُ الذي أخذنا منه إفادةً مباشرةً

٢٧. ابن يعيش : شرحُ المفصّلِ ، عالم الكتب -بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة.